

# الغاية تبرّر الوسيلة

## بين الإسلام والمكيافليّة

- دراسة تأصيلية فقهية فكرية -

(The end justifies the means between  
Islam and Machiavellianism)



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com

## الغاية تبرّر الوسيلة

بين الإسلام والمكافئة

— دراسة تأصيلية فقهية فكرية —

محفوظة  
جميع الحقوق

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(٢٠١٤/٣/١١٥٣)

دارعمار للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحنجري  
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٢ الأردن  
E-mail: dar\_ammara@hotmail.com





الدكتور أسامة عدنان الغنميين

# الغاية تبرّر الوسيلة

## بين الإسلام والمكيافليّة

– دراسة تأصيليّة فقهية فكرية –

(The end justifies the means between Islam and Machiavellianism)

“An intellectual Fiqhi Authenticating Study”



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقريظة

ماسّة جدّاً، حاجة الأُمّة، إلى هذا البحث؛ ماسّة على مستوى الأفراد والجماعات والدول! ومعرفةُ الفروق، بين المدرستين اللتين يوازن بينهما، من أهمّ المعارف، التي يجب أن يتزوّد بها، الإنسان المسلم، الحريص على آخرته، كحرصه على دنياه .. أو أكثر!.

أ) المدرسة المكيافليّة .. الغاية تبرّر الوسيلة :

مكيافليّ وضع كتابه ( الأمير )، لأمر دولته، ووضع فيه الأسس، التي رآها ضرورية، لحماية سلطة الأمير، في دولته؛ إذ السلطة هي الغاية العليا، أو غاية الغايات، في نظر صاحبها! والمحافظةُ عليها، هي أهمّ واجب، على الإطلاق .. تأتي الواجبات، كلها، أقلّ منها، أهميّة وشأناً! لذا؛ تستباح، لأجلها، سائر الوسائل، على اختلاف أنواعها، وتباين درجات القبح والشرّ فيها!.

وتلاميذ المدرسة المكيافليّة - ويهمّنا، هنا، المعاصرون منهم - ملتزمون بهذا النوع من التفكير، إلى أقصى حدّ! بل، هم سبقوا أساتذهم، كثيراً، في التفنّن، في ابتكار وسائل الشرّ وأساليبه.. لدفع ما يتوهّمونه، توهماً، أخطاراً تهدّد سلطاتهم! بل، زادوا على ذلك، كثيراً؛ إذ عكسوا بعض نصائح مكيافليّ، عكساً تامّاً! فمكيافليّ نصّح أميره، بأن يوفرّ، لشعبه، كل مايسطيع، من أسباب الرفاهية والرخاء، ليكسب ودّه، الذي يسهم في

المحافظة على كرسيّ الحكم، في حوزة أميره .. ولا يمارس الأعمال الشريرة، إلا إذا رأى خطراً يهدّد الكرسي..! أمّا التلاميذ، المعاصرون منهم، خاصّة، فقد جعلوا إذلال شعوبهم، وخنق حرّياتها وأنفاسها، وتجويعها، وترويعها.. وسحق كراماتها، بأفطع الوسائل، حتى تصبح أذلّ من الدوابّ العجماء.. جعلوا ذلك، كله، أهمّ الوسائل، للمحافظة على كرسيّ الحكم! فالبون شاسع، والفرق كبير، بين مكيافلي وتلاميذه الصغار! ونقصد، هنا، بالطبع، الحكّام المتسلّطين، الذين مازالوا يحكمون شعوبهم، حكماً فردياً استبدادياً مطلقاً، بصرف النظر، عن جنسيات هؤلاء الحكّام، ودياناتهم، ومذاهبهم!.

هي ذي المدرسة المكيافلية، بأصلها وفروعها.. بإيجاز شديد.

ب ( المدرسة الإسلامية .. قاعدة : الضرورات تبيح المحظورات :

هي قاعدة شرعية، إسلامية، أصولية، راسخة، رائعة! مفهومة لصاحب أيّ عقل سليم سويّ، يصحبه ضمير يقظ حيّ! سواء أكان صانع قرار لنفسه، أم لأسرته ، أم لقبيلته ، أم لحزبه ، أم لدولته!.

قاعدة منضبطة، بشكل رائع، بأحكام الشرع الخفيف، سهل إدراكها، على كل من لديه أدنى معرفة، بالحلّال والحرام، في الإسلام .. وأدنى معرفة بالضرورات، الملجئة إلى اقتراف المحظورات ( المحرّمات )، بدءاً بأكل الميتة، أو لحم الخنزير، لوقاية النفس من الموت جوعاً.. إلى شنّ الحروب، التي تدرأ الأخطار عن الأمة!.



أما المتوسّعون في تطبيق هذه القاعدة، وهم كثير، فتدفعهم، إلى ذلك،  
دوافع عدّة، منها: الجهل، والهوى، ورقة الدين، وفساد الخلق!.

من هؤلاء، مَنْ يجعل بعض التحسينات: الهامشية، أو التافهة..  
ضروريات، تبيح له اقتراف المحرّمات: كمن يقرض الناس بالربا، ليوّسع  
دائرة أملاكه، من أراض وعقارات وشركات! ويحتجّ بأنّ الضرورة تفرض  
عليه هذا! ومثله: من يشهد شهادة الزور، في المحكمة، ليبرئ مجرمًا، أو  
يتّهم بريئًا، بحجّة أن رئيسه في العمل، أو في الشركة، أمره بهذا، ووعدّه  
بزيادة راتبه! زاعماً أنّ هذه الفلوس المحرّمة، ضروريّة له، وهي التي ألبّأتها،  
إلى اتّهام بريء، يوصله إلى حبل المشنقة، أو إلى السجن؛ فيدمّر أسرته،  
ويشردّ أطفاله!.

ومثل هذا كثير، في المجتمعات الإسلامية، على المستوى الفردي..  
وكثير على المستوى الجماعي (الأحزاب .. الدول )، على اختلاف أنواع  
الضرورات والمحظورات، بين سائر المستويات! مع إدراك أنّ فقه  
الموازنات، في العمل العامّ، له أهميّة كبيرة، في تحديد الضرورات، التي  
يمليها واقع الصراع، بين القوى المتصارعة.. وفي تحديد المحظورات، التي  
يباح، أو يجب، اقترافها؛ لما يؤدّيهِ ذلك، من جلب مصالح عظيمة، أو من  
درء مفسد عظيمة! فكلّمة الصدق، المطلوبة في ذاتها، قد تكون من  
المحظورات المهلكة، في ظرف ما، أو موقف ما، يهلك الله بها جيشًا، أو  
يدمرّ دولة!

رأينا أنّه، لابدّ من كتابة هذه السطور، بين يدي التعريف، بهذا الكتاب القيم، حقاً؛ ليدرك القارئ، أيّ بحث هذا، الذي بين يديه، ويقرأه على مكث، باحثاً عن حاجته فيه، بعد إدراك الحاجة العامّة إليه!.

إنّهُ بحث منهجي، مُحكّم رصين .. لا أزعّم أنّ المكتبة الإسلامية، وحدها، بحاجة إليه، بل أزعّم، أنّ عقل الإنسان المسلم، وضميره، وسلوكه اليومي - أيّاً كان موقعه في مجتمعه - .. كلها بحاجة إليه! عسى أن يقرأه قارئ، فينير الله به قلبه، أو عقله .. أو يوقظ ضميره؛ فيكون هذا القارئ، ذاته، داعية إلى الخير والصلاح، فيمن حوله .. ويكون الكتاب بؤرة إشعاع، لأبناء الأمّة، عامّة، ولا سيّما الجاهلين والمفرّطين .. كسائر البؤر الأخرى، من كتب العلماء الأفاضل المخلصين.

جزى الله كاتبه وناشره، كل خير .. وجعله من العلم الذي يُتّفع به، إلى يوم الدين.

عبدالله عيسى السلامة<sup>(١)</sup>

---

(١) شاعر، أديب، معاصر، ومفكر سياسي، وأستاذ أكاديمي في اللغة والأدب، عضو رابطة الأدب الإسلامي، حصل على جوائز شعرية عالمية عدّة، من أهمها: جائزة عكاظ، وكرّم في مناسبات كثيرة، منها: اثنيّية عبد المقصود خوجة، كتبت عنه دراسات بحثيّة، بعضها كان في مراحل التعليم العالي، له من المؤلفات المطبوعة في الشعر والأدب والسياسة، ما يقارب العشرين، منها: ديوان معاذير، والظلّ والحرور، ورواية الثعابين.

## المقدمة.

الحمد لله ربّ العالمين، واهب التمييز، الذي به يفرّق العاقلُ  
الحكيم، بين الحقّ والباطل الأثيم، الحمد لله القائل في كتابه العزيز:  
﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤].

والصلاة والسلام على نبيّ الهدى، القائل وقوله الحقّ؛ إذ لا  
ينطق عن الهوى: "... فَإِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ" <sup>(١)</sup>،  
وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:  
فمنذ أن قمتُ باختصار كتاب (Il Principe) (الأمير) <sup>(٢)</sup> - في سنة  
سبع عشرة وأربعمئة وألف هجرية-، الذي قعد فيه كاتبه:  
(Machiavelli) (مكيافلي) <sup>(٣)</sup>، قاعدة: (The end justifies the means)

---

(١) جزء من حديث رواه البخاريّ عن أبي هريرة ؓ، الجامع المسند، كتاب: الوضوء، باب:  
صبّ الماء على البول في المسجد، ج ١، ص ٨٩، حديث رقم (٢٢٠).

(٢) الأمير، بالإيطالية: (Il Principe): كتاب في السياسة والحكم، كتبه مكيافلي، مهدياً إياه إلى  
الأمير: (Lorenzo) (لورنزو) نجل: (de' Medici) (دي مديشي)، حاكم إيطاليا آنذاك.

(٣) نيقولا دي برناردو دي مكيافلي (١٤٦٩-١٥٢٧م) بالإيطالية: (Niccolò di Bernardo dei Machiavelli): كاتب ومفكر سياسيّ إيطاليّ، ولد في فلورنسة من أسرة توسكانية عريقة، من  
أشهر كتبه كتاب: الأمير، وهو كتاب في السياسة، وشؤون الحكم، نُشر بعد موته، وأثار نشره  
الكاردينال (Paul) (بولس)، حيث حرّم الاطلاع على كتاب الأمير ونشر أفكاره، وكذلك فقد  
انتقد المفكر (Gantier) (غانتيه)، أفكار مكيافلي، في مؤلفٍ ضخّم، ووضعت روما كتاب=

( الغاية تُبرّر<sup>(١)</sup> الوسيلة)، وأنا يجول في خاطري، بيانُ موقف الشريعة الإسلامية منها؛ إذ تحتوي الشريعة على قواعدَ قريبةٍ - في المعنى دون التطبيق - من تلك القاعدة المكيافلية، ومن تلك القواعد الشرعية، قاعدة: المشقة تجلب التيسير، وقاعدة: الضرورات تبيح المحظورات، وغيرهما.

وبقي هذا الأمر حبيس نفسي، إلى أن كتبتُ أطروحتي للدكتوراة، عام: ثلاثين وأربعمئة وألف هجرية - الموسومة ب: (قواعد الاغتفار)، وكان من تلك القواعد، محلّ الدراسة، قاعدة: (يُغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد)، فوجدتُ تقارباً كبيراً بينها وبين القاعدة المكيافلية، فقدّمت - في أطروحتي - بحثاً مختصراً جداً، في التفريق بين القاعدتين، في ورقات قليلة، على استحياء؛ إذ للأطروحة شروطٌ تمنع الاستطراد، فشاقتني إلى إتمام ما بدأتُ، رغبةً نازعتها مشاغل الحياة،

---

=الأمير - عام: ١٥٥٩م - ضمن الكتب الممنوعة، وأحرقت كل نسخة منه، ثم ظهر من يدافع عن مكيافلي، وذلك عند بروز عصر النهضة في أوروبا، حيث شهد (Hegel) (هيجل) لمكيافلي بالعبرية، ومدحه (Jean-Jacques Rousseau) (جان جاك روسو) و (Fichte) (فيخته)، وجدّير ذكره: أنّ (Mussolini) (موسوليني)، اختار كتاب الأمير، موضوعاً لأطروحته التي قدّمها للدكتوراة، ويقال: إنّ (Hitler) (هتلر) كان يقرأ هذا الكتاب قبل أن ينام كلّ ليلة. تنظر ترجمته في مقدمة كتاب الأمير، التي كتبها كريستيان غاوس، الطبعة الرابعة والعشرون، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٧-٤٧.

(١) لا أصل لغويّاً، لاستعمال كلمة (تُبرّر)، في هذا السياق، والصحيح كلمة: (تُسوِّغ)، أو نحوها، ولكنّي استعملتها هنا؛ لاشتهار المقولة بين الناس.

إلى أن حان الوقت، وبلغ الشوق غايته، فأخذتُ يراعي الجريح،  
وتمثلتُ قول زهير بن أبي سلمى:

صَحَا الْقَلْبُ، عَنْ سَلْمَى، وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ      وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا، وَرَوَّاحِلُهُ  
فنهضت لأمر أحبه، وشمّرت له عن ساعد الجدّ، داعياً ربي تعالى،  
متوسّلاً إليه، عزّ وجلّ، أن يمنّ عليّ بالهداية والتوفيق، والعون  
والسداد، والرحمة والمغفرة، في الدنيا والآخرة.

### أهمية الدراسة وأهدافها.

تحمل هذه الدراسة أهمية بالغة؛ في كونها كاشفة عن الحالات، التي  
تسامح فيها الشريعة، في إجازة بعض الوسائل المحرّمة في الأصل؛  
بصفتها طريقاً إلى مقصد مطلوب، من الشرع تكليفاً، ومن المكلف كسباً  
وتحصيلاً، وتهدف الدراسة إلى بيان التأصيل الفقهيّ لذلك الجواز،  
والكشف عن أدلته، وتذكر بعضاً من تطبيقاته الفقهيّة، وتوضح شروط  
إعماله، بما يمنع دخول القاعدة المكيافليّة القائلة: "الغاية تُبرّر الوسيلة"،  
على إطلاقها، أو وفق ما هو مقرّر في كثير من تطبيقاتها، المذكورة في  
كتاب (الأمير).

### مشكلة الدراسة.

تقدّم الدراسة جواباً لسؤالين مهمّين هما:

(١) متى يُجاز العمل المحرّم شرعاً، بصفته وسيلة؟ وما ضابط ذلك  
الجواز؟.

(٢) ما الفرق بين إجازة الإسلام، سلوك بعض الوسائل المحرّمة، وبين القاعدة المكيافليّة القائلة: (الغاية تُبرّر الوسيلة)؟.

### **الدراسات السابقة ، وموقع الدراسة منها .**

كثيرة هي الدراسات التي بحثت قواعد الوسائل والمقاصد، ومن أكثرها تعلقاً بموضع دراستي ما يأتي:

(١) الريسوني: أحمد، نظريّة التقريب والتغليب، وتطبيقاتها في الفقه الإسلاميّ، الطبعة الأولى، دار الكلمة، مصر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

حيث تعرّض الكاتب إلى شروط سلوك وسائل محظورة في الأصل، لكن دون تفصيل لها، ومن غير بيان لقواعد ذلك في الشريعة، كما خلت الدراسة من أي ذكر للقاعدة المكيافليّة.

(٢) مخدوم، مصطفى كرامة الله، قواعد الوسائل في الشريعة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، دار إشبيليا، الرياض، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

وقد فصلّ الكاتب في شروط إعمال قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات، ولم يذكر قواعد أخرى متعلّقة بقاعدة الضرورات، كما لم يقدّم بياناً للقاعدة المكيافليّة.

### **موقع الدراسة من الدراسات السابقة .**

تأتي هذه الدراسة بانية على ما سبق، مستفيدة منه، مستدركة عليه؛ بذكر التأصيل الفقهيّ - من قواعد وأدلة - لجواز سلوك بعض

الوسائل المحرّمة في الأصل، مع بيان بعض التطبيقات الفقهيّة، وتفصيل الفرق بين ذلك الجواز، وبين القاعدة المكيافليّة: (الغاية تُبرّر الوسيلة).

### منهجية الدراسة.

وقد اتبعت في دراستي هذه المنهج الوصفيّ، وذلك من خلال استقراء آراء الأصوليين والفقهاء، مع عرض أدلة أقوالهم من الكتاب والسنة والإجماع، وغيرها من أدلة الأحكام، وكذلك المنهج التحليليّ، القائم على البيان والتفسير، ثم التحليل والاستنباط والترجيح؛ وصولاً إلى ما رمت الدراسة الانتهاء إليه.

وقمتُ بتخريج الأحاديث الواردة، مع بيان حكم العلماء عليها، كما ترجمتُ لبعض الأعلام المذكورة أسماؤهم، الذين لهم إسهام واضح في قضية الدراسة.

أسأل الله تعالى، العون والتوفيق والسداد، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وله المنة في الدنيا والآخرة.

المؤلف: أسامة الغنميين





## مقدمة في معنى الوسيلة والغاية

أولاً: الوسائل في اللغة: جمع وسيلة، وهي من: (وَسَّلَ)، والواو والسين واللام: كلمتان متباينتانِ جِداً، الأولى: الرغبة والطلب، يقال: وَسَّلَ، إذا رَغِبَ، والواوِسل: الراغب إلى الله عزَّ وجلَّ، ومن ذلك القياس: الوَسيلة، والأخرى: السرقة: يقال: أَخَذَ إِبْلَهَ تَوَسُّلاً<sup>(١)</sup>.

والذي يعنينا هنا المعنى الأول؛ إذ الوسائل في الاصطلاح هي: الذرائع، وهي الطرق المفضية إلى المقاصد<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الغاية في اللغة: الراية، ثم سَمَّيت نهاية الشيء غاية، وهذا من المحمول على غيره، إنَّما سَمَّيت غاية بغاية الحرب، وهي الراية؛ لأنَّه يُنتهى إليها، كما يرجع القوم إلى رايتهم في الحرب<sup>(٣)</sup>.

ولا يستعمل الأصوليون والفقهاء لفظ الغاية، إلا نادراً، وأكثر استعمالهم هو للفظ المقصد والقصد، وللقصد في اللغة أصول ثلاثة: يدلُّ أحدها على إتيان شيء وأَمِّه، والآخَرُ على كسر وانكسار،

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (وَسَّلَ)، ج ٦، ص ٨٣.

(٢) القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق، ج ٣، ص ٥١.

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (غَوَى)، ج ٥، ص ٩٥.

والآخِرُ على اكتنازٍ في الشيء<sup>(١)</sup>. والأول منها هو الذي يتَّفَقُ مع  
قضيّة الدراسة هنا.

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: (قَصَدَ)، ج ٤، ص ٤٠٠.

## الإسلام يدعو إلى التيسير ، ورفع الحرج ، ودفع المشقة

إنَّ مبدأ التيسير برفع الحرج، ودفع المشقة، أصلٌ عظيمٌ في الإسلام، وهو السبب الأكبر لإباحة سلوك وسائل محرّمة، بهدف تحصيل مصالح مهمّة شرعيّة عليا، وهذا الأصل ليس نتاج عقولٍ وأهواءٍ، وإنّما هو هداية إلهيّة، جاءت في نصوص القرآن الكريم، والسنة النبويّة المشرّفة الصحيحة، ودلّ عليها الإجماع، واتفقت على الحكم بها عقول البشر الأسوياء.

أمّا من القرآن الكريم، فإنّ الآيات الكريمة الأمرة بالتيسير، والدّالة عليه، كثيرة منها:

(١) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(٢) قوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

(٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

قال الجصاص: "دلالة قوله: (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج)، على نفي كلِّ ما أوجب الحرج، والاحتجاج به عند وقوع الخلاف، على مُتَحَلِّي مذهب التضييق" (١).

وقال بعد شرحه لآيات التيسير ورفع الحرج: "وهذه الآيات، يُحتجُّ بها في المصير إلى التخفيف، فيما اختلف فيه الفقهاء، وسَوَّغُوا فيه الاجتهاد" (٢).

قال الالوسي: "وقيل: عدم الحرج، بأن جعل لهم من كل ذنبٍ مخرجاً، بأن رخص لهم في المضايق، وفتح عليهم باب التوبة، وشرع لهم الكفَّارات في حقوقه، والأروش والديَّات في حقوق العباد" (٣).

(٤) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ذَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

والتخفيف هو تسهيل التكليف، وهو خلاف التثقيل (٤)، ويدخل فيما سبق، قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ

(١) الجصاص، أحكام القرآن، ج ٤، ص ٣٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ١٢٧.

(٣) الالوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج ١٧، ص ٢١٠.

(٤) الجصاص، أحكام القرآن، ج ٣، ص ١٢٧.

بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴿٧﴾ [الطلاق: ٧].

٥) قوله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ (١١١) [الأعراف: ١٩٩].

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية: "أي: خُذْ ما عفا لك من أفعال الناس وأخلاقهم، وما أتى منهم، وتسهّل من غير كلفة، ولا تُدأّقهم، ولا تطلب منهم الجهد، وما يشقّ عليهم" (١).

أمّا من السنّة النبويّة، فكثيرة جداً، أحاديث رسول الله ﷺ الأمرة بالتيسير، ورفع الحرج، أكتفي منها بقوله ﷺ: "يَسِّرُوا وَلَا تَعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا" (٢). أي سهّلوا الأمور، ولا تُنْفِرُوا الناس بالتعسير (٣).

أمّا من الإجماع: فإنّ الأدلّة على رفع الحرج ودفع المشقّة وجلب التيسير، قد بلغت من الكثرة درجة، لا يمكن معها تصوّر الخلاف في ذلك.

---

(١) الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج ١، ص ٤٤٢.

(٢) البخاري، الجامع المسند، عن أنس رضي الله عنه، كتاب العلم، باب: ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالمرعظة والعلم؛ كي لا ينفروا. ج ١، ص ٣٨. مسلم، الجامع الصحيح، عن أنس رضي الله عنه بلفظ: (يَسِّرُوا وَلَا تَعَسِّرُوا وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفِرُوا)، كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، ج ٣، ص ١٣٥٩.

(٣) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ٥، ص ١١٢.

قال الشاطبي<sup>(١)</sup>: "إنّ الأدلّة على رفع الحرج في هذه الأمّة، بلغت مبلغ القطع"<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: "إنّ الله ورسوله أهدى في هذا الدّين، التّسهيل والتّيسير"<sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني: "الشريعة المطهّرة مبنية على التّيسير وعدم التّنفير"<sup>(٤)</sup>.

والعقل السليم يقضي أنّ من مقاصد الشريعة الغراء، التيسير بدفع المشقّة ورفع الحرج، ومن الأدلّة العقلية على ذلك ما يأتي:

(١) أنّه لو كان الشّارع قاصداً المشقّة بالتكليف، لما كان ثمّ ترخيص ولا تخفيف، ولو كان وضع الشريعة على قصد الإعانات والمشقّة، وقد ثبت أنّها موضوعة على قصد الرفق والتيسير، كان

---

(١) الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الغرناطيّ، الفقيه، الأصولي، المفسر، المحدث، اللّغوي، فخر المالكيّة، وسيّد المقاصد على الإطلاق، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٩٠هـ، من كتبه: الاعتصام، الموافقات. تنظر ترجمته في: أحمد بن أحمد التبنكي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، مطبوع على هامش الديباج المذهب، ص ٤٦. مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ص ٢٣١. المراغي، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ج ٢، ص ٢٠٤.

(٢) الشاطبي، الموافقات، ج ١، ص ٣٤٠.

(٣) الشاطبي، الاعتصام، ج ١، ص ٢٣٢.

(٤) الشوكاني، نيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخيار شرح متقى الأخبار، ج ٦، ص ١٦٠.

الجمع بينهما تناقضاً واختلافاً<sup>(١)</sup>، فلمّا حصل الترخيص والتخفيف ،  
بطل أن يكون الشّارع قاصداً المشقّة.

(٢) إنّ ترك الترخيص، مع ظنّ سببه، قد يؤدي إلى الانقطاع عن  
الاستباق إلى الخير، والسّامة والملل والتنفير عن الدّخول في العبادة،  
وكراهيّة العمل، وترك الدّوام، وذلك مدلولٌ عليه في الشريعة بأدلة  
كثيرة، فإنّ الإنسان إذا توهم التشديد، أو طُلِبَ، أو قيل له فيه، كره  
ذلك ومَلَّه، وربما عجز عنه في بعض الأوقات، فإنّه قد يصبر أحياناً،  
وفى بعض الأحوال، ولا يصبر في بعض، والتكليف دائم، فإذا لم  
ينفتح له من باب التّرخيص، إلا ما يرجع إلى مسألة تكليف ما لا  
يُطاق، وسُدّ عنه ما سوى ذلك، عدّ الشريعة شاقّةً، وربما ساء ظنّه بما  
تدل عليه دلائل رفع الحرج، أو انقطع، أو عَرَضَ له بعض ما يُكره  
شرعاً<sup>(٢)</sup>.

ولا شكّ أنّ الحكم بجواز سلوك وسائل محرّمة، في بعض  
الأحيان، لتحصيل مصالح راجحة، أو ضروريّة، يحمل تلك المعاني  
المكنونة في قصد الشّارع، من رفع الحرج ودفع المشقّة.

(١) الشاطبيّ، الموافقات، ج ٢، ص ١٢٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٣٤٢.

## الأصل في الإسلام أن للوسائل أحكام المقاصد

الأصل في الإسلام أن للوسائل أحكام المقاصد، فالوسيلة إلى الواجب واجبة، والوسيلة إلى الحرام محرّمة، وبيان ذلك: أن المشي لصلاة الجماعة الواجبة: واجب، ومثاله: صلاة الجمعة، فهي واجبة؛ لأدلة منها:

قوله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٩﴾ [الجمعة: ٩] ، لكنّ صلاة الجمعة، لا تتمّ إلا بالمشي إلى المساجد، فصار المشي واجباً؛ لأنّه لا يقوم هذا الواجب إلا به، ومن هنا: فإنّ الوسائل لها أحكام المقاصد<sup>(١)</sup>.

وكذا فإنّ الزنى حرام، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ٣٢﴾ [الإسراء: ٣٢]، والوسيلة إليه من الخلوة غير الشرعيّة، أو النظر المحرّم، محرّمة؛ إذ هي وسائل إلى ما هو حرام، فما كان وسيلة إلى الحرام كان حراماً، هذا هو الأصل، والقاعدة العامّة في الإسلام.

(١) السعيدان، وليد بن راشد، تلقيح الأفهام العليّة بشرح القواعد الفقهيّة، ج ٣، ص ٢٠.



قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: " وإذا قال رسول الله ﷺ: " مَنْ مَنَعَ فَضْلَ الْمَاءِ؛ لَيَمْنَعَنَّ بِهِ الْكَلَاءَ، مَنَعَهُ اللَّهُ فَضْلَ رَحْمَتِهِ" <sup>(١)</sup>. ففي هذا دلالة، إذا كان الكلاء شيئاً من رحمة الله، أن رحمة الله: رزقه خلقه عامة للمسلمين، وليس لواحد منهم أن يمنعها من أحد، إلا بمعنى ما وصفنا من السنّة والأثر الذي في معنى السنّة، وفي منع الماء؛ ليمنع به الكلاء الذي هو من رحمة الله، عامّ يحتمل معنيين: أحدهما: أن ما كان ذريعة إلى منع ما أحلّ الله لم يحلّ، وكذلك ما كان ذريعة إلى إحلال ما حرّم الله تعالى، فإن كان هذا هكذا، ففي هذا ما يثبت أن الذرائع إلى الحلال والحرام تشبه معاني الحلال والحرام" <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم <sup>(٣)</sup>: " لما كانت المقاصد، لا يُتوصَّلُ إليها، إلا بأسبابٍ وطُرُقٍ تُفضي إليها، كانت طرقها وأسبابها تابعة لها، معتبرة بها، فوسائل المحرّمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها، بحسب إفضائها إلى غاياتها، وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في

(١) الشافعي، المسند، ج ١، ص ٣٨٢. بسند صحيح، وللحديث شواهد كثيرة، بالفاظ متقاربة. بعضها في الصحيحين، ينظر: ابن الملقن، البدر المنير، ج ٧، ص ٩١.

(٢) الشافعي، الأم، ج ٤، ص ٥٧.

(٣) ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن جرير الزرعيّ الدمشقيّ، الفقيه الأصوليّ الحنبليّ أبو عبد الله ابن قيم الجوزية، أخذ العلم عن شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، من مصنفاته الكثيرة: زاد المعاد، بدائع الفوائد، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٥١ هـ. تنظر ترجمته في: ابن الشطي، مختصر طبقات الحنابلة، ص ٦٨.

محبّتها والإذن فيها، بحسب إفضائها إلى غايتها، فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنّه مقصود قَصْدَ الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل، فإذا حرّم الربّ تعالى، شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه، فإنّه يجرّمها ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماءه، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه، لكان ذلك نقضاً للتحريم وإغراءً للنّفوس به، وحكمته تعالى وعلمه، يأبى ذلك كلّ الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك، فإنّ أحدهم إذا منع جنده أو رعيّته أو أهل بيته من شيء، ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه، لعُدّ متناقضاً، ولحصل من رعيته وجنده ضدّ مقصوده، وكذلك الأطباء إذا أرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه، وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه، فما الظنّ بهذه الشريعة الكاملة، التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال؟" (١).

---

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين، ج ٣، ص ١٣٥.

## الوسائل في الإسلام أخفض رتبةً من المقاصد

يقرّر العلماء أنّ الوسائل أخفض رتبةً من المقاصد، وبيان ذلك أنّ الوسائل تسقط إذا سقطت المقاصد، فلو فرضنا عدم وجوب صلاة الجمعة، لم يكن المشي إلى المسجد لأدائها واجباً.

قال القرافي<sup>(١)</sup>: "وموارد الأحكام على قسمين: مقاصد، وهي المتضمّنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل وهي: الطرق المُفضية إليها، وحكمها حكم ما أفضت إليه، من تحريم وتحليل، غير أنّها أخفض رتبةً من المقاصد"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) القرافي (٠٠٠ - ٦٨٤ هـ = ٠٠٠ - ١٢٨٥ م): أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجيّ القرافيّ المالكيّ، الإمام العلامة، وحيد دهره وفريد عصره، جدّ في طلب العلوم، فبلغ الغاية القصوى، أخذ كثيراً من علومه عن الشيخ الإمام عزّ الدين بن عبد السلام الشافعيّ، انتهت إليه رئاسة الفقه على مذهب مالك ؑ، نسبته إلى قبيلة صنهاجة: (من برابرة المغرب)، وإلى القرافة: (المحلّة المجاورة لقبر الإمام الشافعي ؑ) في القاهرة، وهو مصريّ المولد والنشأ والوفاة. من مصنفاته: أنوار البروق في أنواء الفروق، والإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وتصرف القاضي والإمام، والذخيرة. تنظر ترجمته في: ابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ج ١، ص ٣٧. الزركلي، الأعلام، ج ١، ص ٩٥.

(٢) القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق، ج ٣، ص ٤٦.

## يبيح الإسلام سلوك وسائل محرّمة في بعض الأحيان:

يقرّر الإسلام أنّه يجوز في بعض الأحيان، ولظروف خاصة، وبشروط محدّدة- سيأتي بيانها بإذنه تعالى- أن يسلك الإنسان وسائل محرّمة، للوصول إلى مقاصد مشروعة عالية الأهميّة.

فاستعمال أواني الذهب والفضة، حرام في الإسلام على النساء والرجال، لكنه يباح عند الحاجة، بشرط فقْد الآنيّة المباحة، وستر العورات واجب، وهو من أفضل المروآت، وأجمل العادات، لا سيما في النساء الأجنبيّات، لكنّه يجوز- للضرورات والحاجات- النّظر إلى العورة، ومنه: نظر الشهود لتحملّ الشهادات، ونظر الأطباء لحاجة المداواة، والنظر إلى المرأة المرغوب في نكاحها، قبل العقد عليها، إنّ كانت ممن ترجى إجابتها، وغيره<sup>(١)</sup>.

قال القرافي: " قد تكون وسيلة المحرّم غير محرّمة، إذا أفضت إلى مصلحة راجحة، كالتوسل إلى فداء الأسارى، بدفع المال للكفار، الذي هو محرّم عليهم الانتفاع به...، وكدفع مالٍ لرجل يأكله حراماً؛ حتى لا يزني بامرأة، إذا عُجِزَ عن دفعه عنها إلا بذلك، وكدفع المال للمحارب؛ حتى لا يقع القتل بينه وبين صاحب المال...، فهذه الصور كلّها: الدفع وسيلة إلى المعصية بأكل المال، ومع ذلك فهو مأمور به؛ لرجحان ما يحصل من المصلحة على هذه المفسدة"<sup>(٢)</sup>.

(١) العزّ ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ٢، ص ١٣٨.

(٢) القرافي، أنوار البروق في أنواع الفروق، ج ٣، ص ٤٧.

# أسباب إباحة الإسلام سلوك وسائل محرمة

## في بعض الأحيان

لم تكن إجازة الفقهاء، سلوك الوسائل المحرمة؛ للوصول إلى المقاصد، حكماً ناشئاً عن هوى وفساد في العقل، وإنما عن دليل شرعيّ معتبر.

قال العزّابن<sup>(١)</sup> عبد السلام<sup>(٢)</sup>: "اعلم أنّ الله شرع لعباده السعي في تحصيل مصالح عاجلة وآجلة، تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، ثم استثنى منها ما في مُلابسته مشقة شديدة، أو مفسدة تربي على تلك المصالح، وكذلك شرع لهم السعي في درء مفسد، في الدارين أو في إحداهما، تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، ثم استثنى منها ما في اجتنابه مشقة شديدة أو مصلحة تربي على تلك المفسد، وكل ذلك

---

(١) تنويه: تحذف ألف (ابن)، إذا كان (ابن) صفة مفرداً واقعاً بين علمين أو كنيّتين، أمّا إذا ورد (ابن) بين لقب وعلم، أو بين لقب وكنية، أو بين لقين، فإن الألف تثبت رسماً، فليتنبه لذلك. ينظر: العكبري: الباب في علل البناء والإعراب، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٢) العزّابن عبد السلام: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، سلطان العلماء، الفقيه الأصولي الشافعيّ البارع، أخذ الفقه عن فخر الدين ابن عساكر، والأصول عن الأمدي، من كتبه: قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، والقواعد الصغرى، وتفسير القرآن، توفي رحمه الله تعالى سنة ٦٦٠ هـ. تنظر ترجمته في: عبد الوهاب السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥، ص ٨٠. الأسنوي، طبقات الشافعية، ج ٢، ص ٨٤.

رحمة بعباده ونظر لهم ورفق، ويعبّر عن ذلك كله بما خالف القياس،  
وذلك جار في العبادات والمعاوضات وسائر التصدقات<sup>(١)</sup>.

وسنبحث في الآتي، أسباب إياحة الإسلام، سلوك الوسائل  
المحرّمة؛ للوصول إلى مقاصد شرعيّة مرعيّة مهمّة.

---

(١) العزّ ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ٢، ص ١٣٨.

## تحصيل المصلحة الشرعية الراجعة

### سبب في سلوك الوسيلة المحرمة

قد قرّر العلماء أن ما حُرّم من الوسائل لسدّ الدّرائع<sup>(١)</sup> فإنّه يباح للمصلحة الراجعة، وبيانه: أنّه لو وُجدت مصلحة راجحة شرعية، ومثالها: الزواج، وكانت الوسيلة إلى تحصيل تلك المصلحة ممنوعة في الأصل، وهي هنا: النظر إلى المرأة الأجنبية، ولم يكن بدّ من سلوكها، فإنّه يجوز اتخاذ تلك الوسيلة.

قال العزّ ابن عبد السلام: "وقد تجوز المعاونة على الإثم والعدوان والفسوق والعصيان، لا من جهة كونه معصية، بل من جهة كونه وسيلة إلى مصلحة، وله أمثلة:

منها: ما يبذل في افتكاك الأسارى، فإنّه حرام على أخذه، مباح لبأذليه.

ومنها: أن يريد الظالم قتل إنسان؛ مصادرةً على ماله، ويغلب على ظنّه أنّه يقتله إن لم يدفع إليه ماله، فإنّه يجب عليه بذل ماله؛ فكأكاً لنفسه.

---

(١) الدّرائع هي الطرق المفضية إلى المقاصد. ينظر: القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق ج ٣، ص ٥١.

ومنها: أن يُكره امرأة على الزنى، ولا يتركها إلا بافتداءٍ بِمالها، أو بِمال غيرها، فيلزمها ذلك عند إمكانه... " (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٢)</sup>: "إنَّ ما نُهي عنه لسدِّ الذريعة، يُباح للمصلحة الراجحة، كما يباح النظر إلى المخطوبة والسفر بها؛ إذا خيف ضياعها، كسفرها من دار الحرب، مثل سفر أم كلثوم<sup>(٣)</sup>، وكسفر عائشة لما تخلفت مع صفوان بن المعطل<sup>(٤)</sup>؛ فإنَّه لم ينه عنه إلا لأنَّه

---

(١) العزُّ ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١، ص ١٠٩.

(٢) ابن تيمية: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرانيّ الدمشقيّ، المجتهد الفقيه الأصولي الحافظ المفسر المجاهد الحنبليّ، شيخ الإسلام، وعلم الزمان، مجدّد القرن السابع، وسيد العلماء، وموسوعة العلوم، ولد في حرّان سنة ٦٦١ هـ، وتوفي رحمه الله تعالى في دمشق سنة ٧٢٨ هـ، من تصانيفه الكثيرة: مجموع الفتاوى، منهاج السنّة. تنظر ترجمته في: أبو الفرج، ذيل طبقات الحنابلة، ج ٢، ص ٣٨٧. الداودي، طبقات المفسرين، ج ١، ص ٤٦.

(٣) يقصد ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، فقد هاجرت رضي الله عنها من مكة المكرمة - وهي آنذاك دار حرب - سرّاً إلى المدينة المنورة بعد صلح الحديبية، فجاء أهلها؛ لردّها وفق شرط الصلح، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجُرَاتٍ فَاِمْتَحِنُوهُنَّ إِنَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فما ردّها ﷺ إليهم. تنظر الحادثة في: البخاري، الجامع المسند، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام والأحكام والمبايعات، ج ٢، ص ٩٦٧.

(٤) في حادثة الإفك، حيث نزل جيش تبوك للراحة أثناء الرجوع إلى المدينة المنورة، فانشغلت أمّ المؤمنين السيّدّة عائشة رضي الله عنها، بالتماس عقد لها، قد انقطع فضاغ، فلمّا وجدته رجعت إلى الجيش، فأذ به قد ارتحل مع هودجها رضي الله عنها، ولم يلحظ أحدٌ خِفَّتَه؛ لأنّ النساء إذ ذاك خِفَافٌ، والسيدة عائشة رضي الله عنها حديثة السنّ، فبقيت السيّدّة عائشة رضي الله عنها في مكانها، لعلهم يفقدونها فيرجعوا إليها، فيينا هي كذلك، إذ غلبتها عيناها، فنامت رضي الله عنها، فوجدها صفوان بن المعطل ﷺ - وكان من أعين الجيش - فاستيقظت باسترجاعه، فأناخ لها راحلته، ورجع بها إلى الجيش. تنظر الحادثة في: البخاري، الجامع المسند، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، ج ٢، ص ٩٤٢.



يُفْضِي إلى المفسدة، فإذا كان مقتضياً للمصلحة الراجعة، لم يكن مفضياً إلى المفسدة" <sup>(١)</sup>.

وقال رحمه الله تعالى: "وما كان منهياً عنه لسدّ الذريعة، لا لأنه مفسدة في نفسه، يُشرع إذا كان فيه مصلحة راجحة" <sup>(٢)</sup>.

وقال القرافي: "الوسائل، والمشهور في الاصطلاح عند أصحابنا التعبير عنها بالذرائع، وهي الطرق المفضية إلى المقاصد، قيل: وحكمها حكم ما أفضت إليه من وجوب أو غيره، إلا أنّها أخفض رتبة في حكمها مما أفضت إليه، فليس كل ذريعة يجب سدّها، بل الذريعة كما يجب سدّها يجب فتحها، وتكره وتندب وتباح، بل قد تكون وسيلة المحرّم غير محرّمة؛ إذا أفضت إلى مصلحة راجحة" <sup>(٣)</sup>.

وقال ابن القيم: "ما حُرّم سدّاً للذريعة أبيع للمصلحة الراجعة، كما أبيع العرايا من ربا الفضل، وكما أبيع ذوات الأسباب من الصلاة بعد الفجر والعصر، وكما أبيع النظر للخاطب والشاهد والطبيب والمعامل <sup>(٤)</sup>، من جملة النظر المحرّم، وكذلك تحريم الذهب والحرير على الرجال، حُرّم لسدّ ذريعة التشبيه بالنساء، الملعون فاعله، وأبيع منه ما تدعو إليه الحاجة" <sup>(٥)</sup>.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٣، ص ١٨٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ٢٣، ص ٢١٤.

(٣) القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، ج ٣، ص ٤٧-٥١.

(٤) المعامل في البيع والشراء.

(٥) ابن القيم، إعلام الموقعين، ج ٢، ص ١٦١.

## الضرورة والمشقة والحاجة، أسباب في سلوك وسائل محرمة

في الإسلام قاعدة كبرى، هي قاعدة: (المشقة تجلب التيسير)<sup>(١)</sup>، وهي من القواعد الأساسية الخمس<sup>(٢)</sup>، وتعني: أنّ المشقة، التي يمكن أن يجدها المكلف، في تنفيذ الحكم الشرعي، تصير سبباً شرعياً صحيحاً، للتسهيل والتخفيف عنه، بوجه ما<sup>(٣)</sup>.

والأصل في هذه القاعدة، قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وفي الإسلام، قاعدة أخرى هي: (الضرورات تبيح المحظورات)، وهي قاعدة متفرعة عن القاعدة الكبرى: (المشقة تجلب التيسير)<sup>(٤)</sup>،

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٦٠.

(٢) القواعد الأساسية الخمس هي:

- الأمور بمقاصدها.
- اليقين لا يزول بالشك.
- المشقة تجلب التيسير.
- الضرر يزال.
- العادة محكمة. ينظر: ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٢٧. السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٣٥. وغيرهما.
- (٣) الباحسين، قاعدة: المشقة تجلب التيسير، (دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية)، ص ٢٦.
- (٤) ينظر: الباحسين، قاعدة المشقة تجلب التيسير (دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية)، ص ٤٧٩.

وتعني قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات)، أن الأشياء الممنوعة تعامل كالأشياء المباحة وقت الحاجة<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك: الترخيص في لبس الرجال، للحرير والذهب، مع أنهما محرمان عليهم، إلا أن النبي ﷺ، رخص في ذلك، في أحاديث صحيحة منها:

(١) حديث أنس بن مالك ﷺ قال: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ، فِي قَمِيصٍ مِنْ حَرِيرٍ، مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم: "وتحريم الحرير إنما كان سداً للدريعة ولهذا أباح للنساء، وللحاجة والمصلحة الراجحة"<sup>(٣)</sup>.

(٢) حديث عبد الرحمن بن طرفة ﷺ: "أَنَّ جَدَّهُ عَرَفَجَةَ، أُصِيبَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكُلابِ"<sup>(٤)</sup>، فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ وَرَقٍ، فَأَتَّخَنَ عَلَيْهِ،

---

(١) ينظر: المصدر السابق نفسه ، ص ٤٧٩.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ١٠٦٩. مسلم، الصحيح الجامع، ج ٣، ص ١٦٤٦. والحكمة في لبس الحرير للحكة؛ لما فيه من البرودة. ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج ٦، ص ١٠١.

(٣) ابن القيم، زاد المعاد، ج ٤، ص ٧٠.

(٤) الكلاب: اسم ماء، كانت فيه وقعة مشهورة، من أيام العرب. ينظر: السندي، حاشية السندي على النسائي، ج ٨، ص ١٦٤.

فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ، أَنْ يَتَّخِذَ أَثْفًا مِنْ ذَهَبٍ<sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: "فيه استباحة استعمال اليسير من الذهب للرجال عند الضرورة ، كربط الأسنان ، وما جرى مجراه مما لا يجري غيره فيه مجراه"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أحمد بن حنبل، المسند، ج ٤، ص ٣٤٢. وحسنه الأرئوط. أبو داود، السنن، ج ٢، ص ٤٩٢. وحسنه الألباني. الترمذي، السنن، ج ٤، ص ٢٤٠، بنحوه. النسائي، السنن، ج ٨، ص ١٦٣. ابن حبان، الصحيح، ج ١٢، ص ٢٧٦. أبو يعلى، المسند، ج ٣، ص ٦٩، وقال حسن سليم أسد: إسناده قوي. وغيرها.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود، ج ١١، ص ١٩٨. ومعنى (لا يجري فيه غيره مجراه) أي: لا بديل عنه.

## قاعدة: يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد<sup>(١)</sup>

يُقصد بهذه القاعدة: أنّ الشارع الحكيم يتسامح في أحكام بعض الوسائل؛ لكونها وسائل لغايات ومقاصد مهمة مرعية، ما لا يتسامح في أحكام المقاصد، فالنظر إلى النساء الأجنبية، بغير قصد مشروع، أمرٌ محرّم بنص القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (النور: ٣٠)

ولكنّ الشارع الحكيم، اغتفر نظر الخاطب إلى مخطوبته؛ كون النظر وسيلة إلى مقصدٍ مهمٍّ مرعيٍّ مأمورٍ به، ألا وهو: الزواج . ومعيّار التميّز بين الوسائل والمقاصد، معيار عقليّ، يقوم على النظر في العمل، وفق أدلة الشرع الحكيم، فإنّ أوصل إلى عملٍ مطلوبٍ غيره، كان وسيلةً، وإن كان العمل يُسعى إليه بوسائل، فهو مقصد، وجدير ذكره: أنّ من الأعمال ما يكون مقصداً من جهة، ووسيلة إلى مقصود غيره، من جهة أخرى.

---

(١) وردت هذه القاعدة في مصادر كثيرة، منها: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٩٣. حاشية العطار، ج ٤، ص ٣٥٧. أبو يحيى الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب، ج ٤، ص ٣.

قال ابن القيم: "ما حُرِّم لسدِّ الذرائع، فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة، كما حُرِّم النظر؛ سدًّا لذريعة الفعل<sup>(١)</sup>، وأبيح منه، ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) فعل الزنى، أو مقدماته، غير النظر.

(٢) ابن القيم، زاد المعاد، ج ٤، ص ٧٠.

## القياس على الرُّخص، دليل لجواز سلوك

### بعض الوسائل المحرّمة

يسلك الفقيه في الإسلام، مسلك القياس على الرخص؛ لإباحة سلوك المسلم، بعض الوسائل المحرّمة، بهدف الوصول إلى تحصيل مصالح شرعية راجحة ضرورية، ومثاله: قياس الفقيه إباحة دفع الرشوة - مع كونها وسيلة لأخذ المال محرمة -، إذا توقفت عليها الحاجة والمصلحة الشرعية، قياس ذلك على إباحة النظر إلى المرأة الأجنبية بقصد الخطبة، بجامع الحاجة والمصلحة الراجحة، في كلتا المسألتين.

ويظهر معنى إباحة الوسائل المحرمة في الرخص من التعريفات التي قدّمها الفقهاء للرخصة، ومنها:

(١) جواز الفعل، مع المانع المشتهر<sup>(١)</sup>.

(٢) ما شرع لعذرٍ شاقٍّ، استثناءً من أصل كليّ يقتضي المنع، مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) القرافي، نفائس الأصول، ج ١، ص ٢٩٩.

(٢) الشاطبي، الموافقات، ج ١، ص ٤٦٦.

وهذا تعريف الشاطبيّ، ولا يُفهم من قوله: (مع الاختصار على مواضع الحاجة فيه)، أنّ الشاطبيّ ينكر القياس على الرخص، لا، بل يُفهم منه إثباته للقياس على الرخص؛ لأنّ هذا مقتضى قوله: (الحاجة).

(٣) ما خرج عن الوضع الأصليّ؛ لعارض<sup>(١)</sup>.

(٤) الحكم مع المعارض، أي: مع قيام الدليل الدالّ على المنع<sup>(٢)</sup>.

(٥) اسم لما شرّع، متعلقاً بالعوارض، أي: ما استُبيح بعذر مع قيام الدليل المحرّم<sup>(٣)</sup>.

(٦) الحكم الشرعيّ، المتغيّر إلى سهولة؛ لعذر، مع قيام الدليل المحرّم<sup>(٤)</sup>.

فإذا نظرنا إلى التعريفات السابقة كلّها، تبين لنا: أنّها تحمل معنى إباحة سلوك الوسائل المحرّمة؛ فعند القول: إنّهُ يغتفر للطبيب النظر إلى الأجنبية؛ بقصد العلاج، فقد طلبنا فعلاً سالماً عن المانع المشتهر، وهو حرمة النّظر إلى الأجنبية، وهذا مقتضى التعريف الأول، وإباحة النّظر

(١) الزركشيّ، البحر المحيط، ج ١، ص ٢٦٢.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٢٦٢.

(٣) الجرجانيّ، التعريفات، ج ١، ص ١٤٧. السرخسيّ، أصول السرخسيّ، ج ١، ص ١١٧.

(٤) المتأوويّ، التعاريف، ج ١، ص ٣٦١. وبنحوه في: أبو يحيى الأنصاريّ، الحدود الأنيفة، ج ١، ص ٧٠.



إنّما جاءت لعذر شاقٍّ، وهو: المرض، وهذا مقتضى التعريف الثاني، والنظر هنا خارجٌ عن الوضع الأصليّ، وهو: منع النظر إلى الأجنبية؛ لعارض، وهو: قصد التّطبّب، وهذا مقتضى التعريف الثالث، والحكم بالاغتفار هنا، حاصل مع بقاء دليل المنع، وهذا مقتضى التعريف الرابع والخامس، وفي اغتفار النظر إلى المخطوبة أو المريضة، نوعٌ سهولةٌ في الحكم، وهو مقتضى التعريف السادس.

وللرّخص أقسام وتفصيلات يضيق المقام عن عرضها<sup>(١)</sup>، وإنّما قضية البحث هي في إثبات حجّة القياس على الرّخص، وهو متعلّق الكلام الآتي.

---

(١) ينظر: كتاب الدكتور عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الرخص الشرعية وإثباتها بالقياس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. وهو من أوفى الكتب التي بحثت أنواع الرخص وأمثلتها، إلا أنّه قصّر في بحث حكم حجّيتها، وذلك في عدم دقّة نسبة الأقوال إلى أصحابها، وفي التدليل لكلّ رأي، وفي تحقيق مذهب مالك رحمه الله، ومذهب الشافعي رحمه الله في ذلك، مما قصدتُ استدراكه، مختصراً هنا.

## بيان مذاهب العلماء، في حكم القياس على الرخص.

اختلف العلماء في جواز القياس على الرخص، على أقوالٍ ثلاثة هي:

الأول: يجوز القياس على الرخص، إذا ظهر لها معنى، وفهمت العلة الجامعة، وهو صريح مذهب مالك عليه السلام<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الشافعي عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وهو مقتضى مذهب الحنابلة، إذا لم يخالف القياس نصاً<sup>(٣)</sup>، وصرّح به بعضهم<sup>(٤)</sup>.

قال ابن رشد: "وقد يقاس على الرخص عند قوم، إذا فهم هنالك أسباب أعم من الأشياء التي علقت الرخص بالنص بها"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) القرافي، شرح تنقيح الفصول، ج ٢، ص ١٥٢، وج ٣، ص ١٠٦.

(٢) الرازي، المحصول، ج ٥، ص ٤٧١. البجيرمي، حاشية البجيرمي على المنهاج، ج ٢، ص ١٤٧. قليوبي وعميرة، حاشيتا قليوبي وعميرة، ج ١، ص ١٨٥. الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ج ٣، ص ١٠٥. المغربي، حاشية المغربي على نهاية المحتاج، ج ٥، ص ٢٣٢. ابن الوردي، شرح البهجة الوردية، ج ١٢، ص ٤٩. الرملي، نهاية المحتاج، ج ٣، ص ٢٦٠.

(٣) ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢٠٠.

(٤) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٦٤.

(٥) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ١، ص ١٠٢٢.

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة إثبات القياس ومنها<sup>(١)</sup>:

عموم قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحشر: ٢]  
وبإطلاق قول معاذ رضي الله عنه: أجتهد<sup>(٢)</sup>، مع كون رسول ﷺ صوبه في

(١) الرازي، المحصول، ج ٥، ص ٤٧١.

(٢) في حديث شعبة، عن أناس من أهل حمص، من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ، لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن، قال: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله، لما يرضي رسول الله. أبو داود، السنن، ج ٢، ص ٣٢٧. وضعفه الإمام الألباني. الترمذي، السنن، ج ٣، ص ٦١٦. وقال: "هذا حديث، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل". الطيالسي، المسند، ج ١، ص ٧٦. ابن أبي شيبة، المصنف، ج ٤، ص ٥٤٣. البيهقي، السنن الكبرى، ج ١٠، ص ١١٤. وحكم ابن حزم على الحديث بأنه ساقط. ابن حزم، الإحكام، ج ٥، ص ١٢٣. وقال ابن الملقن: "وهو حديث ضعيف، بإجماع أهل النقل". ابن الملقن، البدر المنير، ج ٩، ص ٥٣٤. وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً، إنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، وما هذا طريقه، فلا وجه لثبوته". ينظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية، ج ٢، ص ٢٧٣. ولكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا الحديث في المسانيد والسنن، بإسناد جيد". ابن تيمية، مقدمة في التفسير، ج ١، ص ٩٣. وقال ابن القيم: "فهذا حديث، وإن كان عن غير مسمين، فهم أصحاب معاذ، فلا يضره ذلك؛ لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو، عن جماعة من أصحاب معاذ، لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُمي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق، بالحل الذي لا يخفى، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث!، وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث، فاشدد يدك به". ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج ١، ص ٢٠٢. وقال المباركفوري: "وهذا الحديث، وإن تكلم فيه بعض أهل العلم بما هو معروف، فالحق أنه من قسم الحسن لغيره، وهو معمول به، وقد أوضحت هذا في بحث مستقل". ينظر: المباركفوري، تحفة الأحوذ، ج ٧، ص ٣٦٧.

إطلاقه، فأدلة القياس دالة على جريانه في الأحكام الشرعية مطلقاً، من غير فصل بين باب وباب<sup>(١)</sup>.

الثاني: يجوز القياس على الرخص، إذا كان الأصل المقيس عليه منصوباً، فإن كان بطريق الاجتهاد، فلا، ونسبه الزركشي لبعض المالكية<sup>(٢)</sup>، ووجدته في مواهب الجليل<sup>(٣)</sup>.

الثالث: يمتنع القياس على الرخص، وهو المنقول عن أبي حنيفة رحمته الله وأصحابه، وهو أحد قولي مذهب مالك رحمته الله<sup>(٤)</sup>، ومنقول عن الشافعي رحمته الله، من غير تفصيل بمعقول المعنى، أو غير معقول المعنى، فقد قال في الأم: والرخص لا يتعدى بها مواضعها<sup>(٥)</sup>. وقال في الرسالة: "ما كان لله فيه حكمٌ منصوصٌ، ثم كانت لرسول الله سنة بتخفيفٍ في بعض الفرض دون بعض، عُملَ بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله، دون ما سواها، ولم يُقسَ ما سواها عليها، وهكذا ما كان لرسول الله من حكم عامٍ بشيء، ثم سنَّ سنة تفارق حكم العام"<sup>(٦)</sup>.

---

(١) السبكيان، الإبهاج، ج ٣، ص ٣٠.

(٢) الزركشي، البحر المحيط، ج ٤، ص ٥٣. الخطّاب، مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٤٠.

(٣) الخطّاب، مواهب الجليل، ج ٤، ص ١٤٠.

(٤) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج ٢، ص ٥٨٥. أبو الحسن البصري، التمهيد، ج ١،

ص ٤٦٣. القرافي، شرح تنقيح الفصول، ج ٢، ص ١٥٢.

(٥) الشافعي، الأم، ج ١، ص ١٦٤.

(٦) الشافعي، الرسالة، ج ١، ص ٥٤٥.

أما النقل عن أبي حنيفة رحمته الله وأصحابه: فلم أجده في كتب الحنفية، بل قد نُقل عن الشافعي رحمته الله أنه أنكر هذا، وساق فروعاً للحنفية، قاسوا فيها، في الكفارات والحدود والرخص، بل تعدّوا القياس فيها إلى الاستحسان، فنقل عنه قوله: "وأما الرخص فقد قاسوا فيها وبالغوا، فإنّ الاقتصار على الأحجار في الاستنجاء، من أظهر الرخص، ثم حكموا بذلك في كل النجاسات، نادرة كانت أو معتادة، وانتهوا فيها إلى نفي إيجاب استعمال الأحجار، وقالوا أيضاً: العاصي بسفره يترخص، فأثبتوا الرخصة بالقياس، مع أن القياس ينفيها؛ لأنّ الرخصة إعانة، والمعصية لا تناسب الإعانة" <sup>(١)</sup>.

ونقل الجويني عن الشافعي رحمته الله أيضاً قوله: "ومن شنيع ما ذكروه في الرخص: إثباتهم لها على خلاف وضع الشارع فيها؛ فإنّها مبنية تخفيفاً وإعانة، على ما يعانيه المرء في سفره، من كثرة أشغاله، فأثبتوها في سفر المعصية، مع القطع بأنّ الشرع لا يردّ بإعانة العاصي على المعصية، فهذا الذي ذكروه يزيّدونه على القياس، إذ القياس تقرير المقيس عليه قراره، وإلحاق غيره به، وهذا قلب لموضع النص في الرخص بالكلية" <sup>(٢)</sup>.

---

(١) الرازي، المحصول، ج ٥، ص ٤٧٥

(٢) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج ٢، ص ٥٨٥.

وقد وجدتُ في كتب الحنفية، ما يفيد جواز القياس على الرخص، وذلك في قولهم: "والرخصة ثبوتها بالحاجة" <sup>(١)</sup>، وقولهم في إنكار السلم الحال: "لأن قوله ﷺ: رخص في السلم، يدل على جوازه بطريق الرخصة، وهي إنما تكون لضرورة، ولا ضرورة في السلم الحال" <sup>(٢)</sup>.

فإثبات الرخص بالحاجة والضرورة، هو نوع قياس على أصل مُرخص فيه، ولا يغيب هذا عن دارس لفقه الحنفية، فالظاهر أنهم يفرقون بين معقول المعنى، فيجيزون فيه القياس، وبين غير معقول المعنى، فيمنعون، والله تعالى أعلم.

والتحقيق في مذهب مالك ﷺ: جواز القياس على الرخص، إذا ظهر للرخصة معنى يقاس عليها، قال القرطبي: "يحتمل التفصيل، بين أن لا يظهر للرخصة معنى، فلا يقاس عليها، وبين أن يظهر، فيقاس، ويُنزَل الخلاف على هاتين الحالتين" <sup>(٣)</sup>.

والتحقيق في مذهب الشافعي ﷺ: جواز القياس على الرخص معقولة المعنى، وهو الصحيح في مذهبه <sup>(٤)</sup>؛ لأنه قال في الأم: "أصل

---

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ١٥، ص ٣٤٦.

(٢) البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٩، ص ٤٠٧.

(٣) الزركشي، البحر المحيط، ج ٤، ص ٥٣.

(٤) البجيرمي، حاشية البجيرمي على المنهاج، ج ٢، ص ١٤٧. الهيثمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ج ٣، ص ١٠٥.

ما ذهبنا إليه، نحن وأنت<sup>(١)</sup>، ومن نسبناه معنا إلى الفقه، فالفرض عليه في تأدية ما يجب عليه، من أن لا يقول إلا من حيث يعلم، ويعلم أن أحكام الله جلّ ثناؤه، ثم أحكام رسوله، من وجهين يجمعهما معاً: أنّهما تعبّد، ثمّ في التعبّد وجهان : فمنه تعبّد لأمر أبان الله عزّ وجلّ، أو رسوله، سببه فيه، أو في غيره، من كتابه، أو سنّة رسوله، فذلك الذي قلنا به، وبالقياس فيما هو في مثل معناه، ومنه: ما هو تعبّد لما أراد الله -عزّ شأنه- ما علمه، وعلمنا حكمه، ولم نعرف فيه ما عرفنا، ممّا أبان لنا في كتابه، أو على لسان نبيّه ﷺ، فأديننا الفرض في القول به، والانتهاء إليه، ولم نعرف في شيء له معنى فنقيس عليه، وإنما قسنا على ما عرفنا .....، رأيت إذ حكم رسول الله ﷺ في الجنين بغرة<sup>(٢)</sup>، قلنا وقلت: قيمتها: خمسون ديناراً، وهو لو كان حيّاً، كانت فيه ألف دينار، أو ميتاً، لم يكن فيه شيء، وهو لا يخلو أن يكون ميتاً أو حيّاً، فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت، إذا جُني عليه، فهل قسنا عليه ملفّفاً، أو رجلاً في بيت بمكان فيهما الموت والحياة، وهما مغيباً

---

(١) هكذا الشافعي رحمه الله، في كتابه: الأمّ، يتصوّر محاوراً، ويادله الحديث، ولغته ﷺ في الأمّ، لغة فقهية رصينة، قصد تسهيلها على الطلبة، بعرض شيق مبدع أخاذ، لا يملّه القارئ، ولا يأنفه السامع، وما إن تغلق كتابه حتى تشتاق لفتحه، هذا وهو لم يكتبه بخطه وإنما أملاه على تلامذته، الربيع منهم خاصة.

(٢) الغرة هنا: دية الجنين.

المعنى ؟ قال: لا، قلت: ولا قسنا عليه شيئاً من الدِّماء؟ قال: لا، قلت: ولم ؟ قال: لأنَّا تُعَبِّدنا بطاعة النَّبيِّ ﷺ فيه، ولم نعرف سبب ما حكم له به، قلت: فهكذا قلنا في المسح على الخفين: لا يقاس عليهما عمامة، ولا برقع ولا قفازان" <sup>(١)</sup>.

قال ابن السُّبكيّ: "وأما كون الشافعيّ، له قولٌ يمنع القياس في الرُّخص.... فلم أعلم للشافعيّ قولاً بذلك، ولا وقفت عليه في نقل معتمد، وليس عند الشافعيّ بابٌ، يمتنع فيه القياس إذا اجتمعت شروطه" <sup>(٢)</sup>.

واستدلّ من نُقل المنع عنهم، بما يأتي:

(١) أنّ الرخص لا يدرك المعنى فيها <sup>(٣)</sup>. ورُدُّ: بأنّه يدرك في بعضها، فيجري فيه القياس، كقياس النباش على السارق في وجوب القطع، بجامع أخذ مال الغير، من حرزٍ خفيّة <sup>(٤)</sup>.

(٢) أنّ الرخص تكون معدولاً بها عن الأصل، وما عدا محلّ الرخصة يبقى على الأصل <sup>(٥)</sup>.

---

(١) الشافعيّ، الأمّ، ج ٢، ص ٢٨٤.

(٢) النوويّ وآخرون، المجموع شرح المذهب، ج ١١، ص ٨١. تكملة ابن السبكيّ.

(٣) العطار، حاشية العطار، ج ٤، ص ٤٥٦.

(٤) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٤٥٦.

(٥) الزركشيّ، البحر المحيط، ج ٤، ص ٥٢.



ورُدَّ عليه بالقول: "وأما المعدول به عن القياس، فلا يخلو من أن تفهم علته أولاً، فإن فهمت العلة فيه، ألحق به ما في معناه" <sup>(١)</sup>.

(٣) إن الرخص مخالفة للدليل، فالقول بالقياس عليها، يؤدي إلى كثرة مخالفة الدليل، فوجب ألا يجوز <sup>(٢)</sup>.

ورُدَّ عليه: بأن الدليل إنما يخالفه صاحب الشرع، لمصلحة تزيد على مصلحة ذلك الدليل، عملاً بالاستقراء، وتقديم الأرحح هو شأن صاحب الشرع، وهو مقتضى الدليل، فإذا وجدنا تلك المصلحة التي لأجلها خولف الدليل في صورة، وجب أن يخالف الدليل بها؛ عملاً برجحانها، فنحن حينئذ كثرنا موافقة الدليل، لا مخالفته <sup>(٣)</sup>.

(٤) إن الرخص منح من الله تعالى، فلا تتعدى فيها موارد <sup>(٤)</sup>.

ورُدَّ عليه: بأن هذا هذيان؛ فإن كل ما تتقلب فيه العباد من المنافع، فهي منح من الله عز وجل، ولا يختص هذا بالرخص، بل يعم الشرائع بأسرها، فكان ينبغي أن لا يجري القياس في شيء من أحكامها <sup>(٥)</sup>.

---

(١) ابن بدران، المدخل، ج ١، ص ٣١٥.

(٢) القرافي، شرح تنقيح الفصول، ج ٢، ص ١٥٢.

(٣) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٥٢.

(٤) الإسنوي، شرح المنهاج، ج ٣، ص ٣٥.

(٥) السبكيان، الإيهاج، ج ٣، ص ٣٠.

## الترجيح

لا يخفى ترجيح رأي الجمهور، بجواز القياس على الرخص لما يأتي:

(١) أنه لم يثبت نقلٌ في المنع عن أحد، فالنَّظر في مذهب الحنفية يجد عشرات المسائل الثابتة بالقياس على الرخص، كما نقل ذلك بنفسه الشافعي رحمته الله، والنقل عن مذهب مالك بإطلاق المنع لا يصح، وإنما القضية عندهم على ما احتمله القرطبي، ومثله في مذهب الشافعية على التفصيل السابق، وكذا مذهب الحنابلة، أما ابن حزم: فقد سبق إلى إنكار القياس، دليلاً شرعياً، وأبان العلماء بطلان إنكاره بما لا يتسع المجال لعرضه<sup>(١)</sup>، بيد أنه يُثبتُ الرُّخص بالنص، في كل موضع ضرورة، وإن لم يُسمَّه قياساً<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فإنَّ إنكار القياس على الرخص، لم يثبت بوجه صحيح عن أحد من العلماء.

(٢) أن أدلة المنع معارضة، مردود عليها، بما يقضي على الاستدلال بها، ويوصله إلى البطلان.

---

(١) ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ج ٤، ص ١٧. السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، ج ٢، ص ٧٢.

(٢) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ١٧٥.

(٣) أنّه لا مبرّر للتخوّف من القياس على الرخص؛ إذ هو خاضع لأحكام القياس، مسالّكه وقوادّحه، قال الرازيّ: "فإنّ ادّعوا أنّه لا يمكننا وجدان العلّة في هذه المسائل، فذلك إنّما يظهر بالبحث عن كلّ واحدة من هذه المسائل، فإنّ وجدنا العلّة فيها صحّ القياس، وإلا فلا، ولكن هذا المعنى غير مختصّ بهذه المسائل، بل كلّ مسألة لا نجد العلّة فيها، تعدّر علينا القياس عليها" (١).

---

(١) الرازيّ، المحصول، ج ٥، ص ٤٧٢.

## شروط سلوك وسائل محرمة في الإسلام

لسلوك الوسائل المحرمة، أو إن شئت قلت: لتطبيق قاعدة: (الغاية تُبرّر الوسيلة)، في الإسلام، شروطٌ، هي:

(١) أن تتعيّن الوسيلة الممنوعة، سبيلاً وحيدة، إلى القصد الضروريّ المطلوب شرعاً.

قال الخطابيّ- في شرحه على حديث عرفة عليه السلام السابق ذكره<sup>(١)</sup>: "فيه استباحة استعمال اليسير من الذهب للرجال عند الضرورة، كربط الأسنان، وما جرى مجراه، مما لا يجري غيره فيه مجراه"<sup>(٢)</sup>.

وقال الغزاليّ<sup>(٣)</sup>: "فكلُّ مقصودٍ محمودٍ يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً، فالكذب فيه حرام"<sup>(٤)</sup>، وقال القرافيّ: "إذا تيسر المقصود بدون وسيلة معيّنة، سقط اعتبارها"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ص ١٧.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود، ج ١١، ص ١٩٨. ومعنى: (لا يجري فيه غيره مجراه)، أي: لا بديل عنه.

(٣) الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد الشافعيّ، الفيلسوف المتكلم المتصوّف، الفقيه، الأصولي، حجة الإسلام، ولد في طوس ومات فيها سنة ٥٠٥هـ من كتبه: إحياء علوم الدين، المستصفى، المنخول. تنظر ترجمته في: الإسنويّ، طبقات الشافعيّة، ج ٢، ص ١١١. ابن قاضي شعبة، طبقات الشافعيّة، ج ١، ص ٢٩٣.

(٤) الغزاليّ، إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ١٣٧.

(٥) القرافيّ، الذخيرة، ج ٣، ص ١٧٧.

(٢) أن يبقى المكلف المتمتع بالترخيص باحثاً حثيثاً عن وسيلة بديلة مشروعة، أو وسيلة أقلّ منعاً وضرراً، فإن وجدها اتخذها، وامتنع عن تلك الممنوعة على الفور، قال العزّابن عبد السلام: "الشرع يحصل الأصلح بتفويت المصالح، كما يدرأ الأفسد بارتكاب المفاسد".<sup>(١)</sup>

(٣) أن يكون الأخذ بالوسيلة مقدراً بقدر الضرر، لا يزيد عنه، وينعدم بانعدام الضرر؛ أخذاً بقاعدة: الضرورة تقدر بقدرها<sup>(٢)</sup>، والأصل في هذا الشرط، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالذَّمَّ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ، لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(٤) أن لا يكون المقصد المطلوب محرماً، أو متوهماً تافهاً، أو يحمل ضرراً أكبر من ضرر فواته، بحيث يؤدي الأخذ بالوسيلة إلى ضرر أكبر من ضرر فوات ذلك المقصد، فالضرر لا يزال بمثله<sup>(٣)</sup>،

(١) العزّابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ٢، ص ٧٥.

(٢) لا خلاف في هذا القاعدة وهي مذكورة في مصادر كثيرة، منها: الشاطبي، الموافقات، ج ٤، ص ٤٢١. التفنازاني، شرح التلويح، ج ١، ص ٢٥٧. العزّابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١، ص ٩١. وغيرها.

(٣) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٨٧. علي حيدر، درر الحكّام في شرح مجلّة الأحكام، ج ١، ص ٥٢.

ومن باب أولى: فإنّ الضرر لا يزال بضرر أعلى، يقول ابن القيم: "الشارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما ، هذا هو الفقه والقياس والمصلحة، وإن أباه من أباه" <sup>(١)</sup>.

(٥) أن لا يقصد المكلف من الترخّص التمتع بالرخصة ذاتها، بل عليه أن يخلص قصده إلى تحصيل المقصد المشروع، وأن يحاسب نفسه على الترخّص، بمحاولة الابتعاد عنه، والصبر عليه، وأن لا يظهر الترخّص ما أمكنه ذلك، وأن يستصحب في دوام ترخصه، المنع الأصلي المقرر.

وقد وضع الدكتور الريسوني، خمسة شروط لسلوك وسائل محظورة في الأصل ، والشروط هي:

- (١) أن يقع استنفاد الوسائل المشروعة.
- (٢) أن تستعمل الوسيلة المحظورة بالقدر اللازم دون تجاوزه.
- (٣) ألا يكون في ذلك ظلم لأحد.
- (٤) ألا يكون في ذلك مفسدة أعظم.
- (٥) ألا يكون في ذلك غدر ولا نقض عهد <sup>(٢)</sup>.

---

(١) ابن القيم، الطرق الحكمية، ج ١، ص ٣٨٣.

(٢) الريسوني، نظرية التقريب والتغليب، وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، ص ٣٩٣.

## أمثلة فقهية على جواز سلوك وسائل محرمة

### للوصول إلى مقاصد ضرورية

لسلوك وسائل محرمة في الأصل، تطبيقات فقهية كثيرة جداً، مبثوثة في شتى أبواب الفروع الفقهية، ولما كانت الدراسة تقصد التأصيل والتعديد، قصداً أصلياً، فإنّ بيان التطبيقات الفقهية، هو من المقاصد التابعة، لذا: فسنتصر على ذكر بعض من التطبيقات الفقهية توضيحاً للمراد، وتجليّة له.

أولاً: جواز الكذب في حال كونه وسيلة وحيدة لتحقيق مصلحة شرعية راجحة .

رخص الإسلام في الكذب في أحوالٍ مخصوصةٍ، فقد أجاز اتخاذ الكذب، وسيلةً إلى تحقيق مقصد راجح المصلحة شرعي، وجاء على ذلك أدلة صحيحة منها:

■ حديث أم كلثوم ابنة عقبة رضي الله عنها : أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا وَيَقُولُ خَيْرًا، قَالَتْ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَذِبِ، مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ، إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: فِي الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ،

وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا" <sup>(١)</sup>.

■ قوله ﷺ: " لَا يَصْلُحُ الْكَذِبُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: كَذِبِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ؛ لِيَرْضِيَهَا، أَوْ إِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ، أَوْ كَذِبِ فِي الْحَرْبِ " <sup>(٢)</sup>.

فالكذب بكونه وسيلة إلى أمر مقصود مهم مرعي من الشارع، جائز، ويأخذ ثلاثة أحكام هي :

(١) الوجوب، وذلك في الكذب على الظالم، كما إذا اختفى مسلم من ظالم، يطلب قتله أو أخذ ماله، فإن من سئل عنه يجب عليه الكذب لإخفائه <sup>(٣)</sup>، وكذا لو كان عند مسلم ودیعة، وأراد ظالم سلبها، وجب عليه أن يكذب لإخفائها، وربما يجب في الحرب، في أن يظهر المقاتل في نفسه قوة، ويتحدث بما يقوي به أصحابه، ويكيد عدوه <sup>(٤)</sup>.

---

(١) أحمد، المسند، ج ٤٥، ص ٢٤١، حديث رقم (٢٧٢٧٢). النسائي، السنن الكبرى، كتاب السير، باب: الرخصة في الكذب في الحرب، ج ٥، ص ١٩٣. ورواه البخاري في الأدب المفرد، باب: ينمي خيراً بين الناس، ص ١٩٩. وصححه الإمام الألباني. ينظر: الألباني، صحيح الأدب المفرد، ص ١٥٢.

(٢) أحمد، المسند، ج ٤٥، ص ٥٨٢، حديث رقم (٢٧٦٠٨). ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الحديث بالكراريس، باب: ما رخص فيه من الكذب، ج ٥، ص ٣٢٧. إسحاق بن راهويه، المسند، باب: ما يروى عن أسماء بنت يزيد بن السكن عن النبي ﷺ، ج ٥، ص ١٧١. وقال: "في إسناده شهر" وفيه كلام، وحسن الترمذي حديثه، وبقيّة رجاله ثقات'.

(٣) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٦، ص ١٥٨.

(٤) المناوي، فيض القدير، ج ٥، ص ٣٥٩.



(٢) النذب، وذلك في الإصلاح بين الناس، ومثاله: أن ينقل المصلح عن هؤلاء إلى هؤلاء، كلاماً جميلاً، ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك<sup>(١)</sup>، فالإصلاح بين الناس مندوب في الأصل، وربما أخذ حكم الواجب في بعض الأحيان.

(٣) الإباحة، ومثاله: حديث الزوج لزوجته، والزوجة لزوجها، ويندب ذلك وربما يجب في بعض الأحوال، والمراد بكذبه لزوجته وكذبها له: إظهار الودّ والوعد بما لا يلزم، نحو أن يعدّها ويميّها ويظهر لها أكثر مما في نفسه؛ ليستديم صحبتها، ويصلح به خلقها<sup>(٢)</sup>، أمّا المخادعة في منع ما عليه أو عليها، أو أخذ ما ليس له أو لها، فهي حرام<sup>(٣)</sup>.

ويشهد لقضية البحث هنا، قول الله تعالى حكاية عن سيّدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله تعالى في قصّة سيّدنا يوسف عليه السلام في أذان المؤدّن بالعر، بقوله: ﴿ثُمَّ أَذَنَ مُؤَدِّنٌ أَبْتُهَا أَلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ (٧٠) [يوسف: ٧٠]، وما سرقوا، وما أثم المؤدّن؛ لأنّه لم يُردّ إلا خيراً، وقوله تعالى حكاية

---

(١) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٦، ص ١٥٨.

(٢) المناوي، فيض القدير، ج ٥، ص ٣٥٩.

(٣) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٦، ص ١٥٨.

عن الملكين، في خطابهما لداود عليه السلام: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصَمَانِ  
بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢]، ولم يكونا خصمين، وإنما أرادوا الخير،  
والمعنى الحسن<sup>(١)</sup>.

وقيل: لا يجوز الكذب في شيء أصلاً، وما جاء من الإباحة في  
هذا، فالمراد به التورية<sup>(٢)</sup>، واستعمال المعارض، لا صريح الكذب،  
مثل: أَنْ يَعِدَ زوجته أَنْ يحسن إليها ويكسوها، وينوي إنْ قَدَّرَ الله  
ذلك، وحاصله: أن يأتي بكلمات محتملة، يفهم المخاطب منها ما  
يُطِيبُ قلبه، وإذا سعى في الإصلاح نقل عن هؤلاء إلى هؤلاء كلاماً  
جميلاً، ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك، وورى، وكذا في الحرب بأن  
يقول لعدوه: مات إمامكم الأعظم، وينوي إمامهم في الأزمان  
الماضية، أو أن يقول: غداً يأتينا مدد، أي: طعام ونحوه، فهذا من  
المعارض المباحة، فكلّ هذا جائز.

وتأول أصحاب هذا الرأي قصة إبراهيم ويوسف - عليهما  
السلام - ، وما جاء من هذا، على المعارض<sup>(٣)</sup>، ويشهد لقولهم، قول

---

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ج ١٦، ص ٢٥١.

(٢) التورية، وتسمى الإيهام أيضاً، هي: أن يُطلق لفظ، له معنيان: قريب وبعيد، ويراد به  
البعيد منهما. ينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ج ١، ص ٣٣١.

(٣) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٦، ص ١٥٨.

عمران بن حصين رحمه الله: "إن في المعارض، لمدوحة عن الكذب" <sup>(١)</sup>.

إلا أن الظاهر، إباحة حقيقة الكذب نفسه، لكنّ الاقتصار على التعريض أفضل <sup>(٢)</sup>؛ فالكلام وسيلة إلى المقاصد، وكلّ مقصود محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً، فالكذب فيه حرام، وإنّ أمكن التوصل إليه بالكذب دون الصدق، فالكذب فيه مباح، وإنّ كان تحصيل ذلك القصد مباحاً، وواجباً إن كان المقصود واجباً، كما أنّ عصمة دم المسلم واجبة، فإذا كان في الصدق سفك دم امرئ مسلم قد اختفى من ظالم، فالكذب فيه واجب، ومهما كان لا يتم مقصود الحرب، أو إصلاح ذات البين، أو استمالة قلب المجنيّ عليه، إلا بكذب، فالكذب فيه واجب، إلا أنّه ينبغي أن يحترز منه ما أمكن؛ لأنّه إذا فتح باب الكذب على نفسه فيخشى أن يتداعى إلى ما يستغني عنه، وإلى ما لا يقتصر على حدّ الضرورة، فيكون الكذب حراماً في الأصل إلا لضرورة <sup>(٣)</sup>.

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى، ج ١٠، ص ١٩٩ واللفظ له، وصحّح وقفه على عمران بن حصين رحمه الله. ورجاله ثقات. العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج ١، ص ٢٦٩. ورواه البيهقي أيضاً من وجه آخر عن عليّ رحمه الله مرفوعاً، وقال عنه: ضعيف. السنن الكبرى، ج ١٠، ص ١٩٩. والمعارض هي: الكلام الذي هو كذب من حيث يظنه السامع، وصدق من حيث يقول القائل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٧٠٩.

(٢) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٢، ص ٤٥.

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ١٣٧.

بيد أن الإمام مسلماً قد عقد باباً في صحيحه باسم: باب تحريم الكذب، وبيان المباح منه<sup>(١)</sup>.

والنية تميز الوسيلة من المقصد، فالنية كما يقول ابن القيم: روح العمل ولبّه وقوامه، وهو تابع لها، يصح بصحتها، ويفسد بفسادها<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: جواز النظر إلى المرأة الأجنبية، في حال كونه وسيلة لتحصيل مصلحة شرعية راجحة.

قد أجاز الإسلام النظر إلى المرأة الأجنبية؛ لتحصيل مصلحة شرعية راجحة، مثل الزواج، ومن الأدلة على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا<sup>(٣)</sup>.

فالنظر إلى النساء الأجنبية، بغير قصد مشروع، أمر محرّم، بنص القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ أَبْصَارَهُمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]

(١) مسلم، الصحيح الجامع، ج ٤، ص ٢٠١١.

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين، ج ٣، ص ١١١.

(٣) مسلم، الصحيح الجامع، ج ٢، ص ١٠٤٠. وغيره. (وشيثاً)، أي: صغر أو زرقه. ينظر: النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ٩، ص ٢١٠.

ولكن الشارع اغتفر نظر الخاطب إلى مخطوبته؛ كون النظر وسيلة إلى تحصيل مقصد راجح المصلحة مهمّ مرعيّ مأمور به، ألا وهو الزواج .

ثالثاً: جواز الأكل من الميتة والخنزير، وما أهْلٌ لغير الله به، وشرب الدم؛ للضرورة والحاجة.

وقد أجاز الإسلام أكل المحرّمات وشربها، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ، لغير الله فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وفي ذلك تفصيلات فقهية مشهورة، يضيق المقام عن ذكرها.

رابعاً: جواز استخدام الرجال، للذهب؛ للتداوي.

ودليل ذلك حديث عرفة رضي الله عنه - السابق ذكره <sup>(١)</sup> -، وجدير ذكره: أنّ إباحة استخدام الرجال للذهب؛ للتداوي، تكون من باب أنّه يُغتفر في استخدام الرجال للذهب؛ بكونه وسيلة إلى مقصود مشروع ضروريّ، وهو: التداوي، ما لا يغتفر، ولا يباح، لو كان استخدام الرجال للذهب مقصوداً لذاته، أو كان وسيلةً لمقصود غير شرعيّ، كالخيلاء، أو التشبه بالنساء أو غيره.

وإباحة استخدام الرجل للذهب للحاجة والضرورة، كاتخاذ أنفٍ أو سنٍّ ونحوه، هو رأي محمد بن الحسن من الحنفية، وهو رواية عن أبي يوسف<sup>(١)</sup>، وهو قول المالكية<sup>(٢)</sup> والشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup>، ولم أعر على رأي للظاهرية في هذا.

ونقل عن أبي حنيفة رحمته الله حرمة استعمال الرجل الذهب مطلقاً<sup>(٥)</sup>، وقد نازع بعض الحنفية، هذا النقل، وقالوا بعدم صحته<sup>(٦)</sup>، بل إن الكاساني ادعى إجماع المذهب على الإباحة فقال: "ولو جُدع أنفه، فاتخذ أنفاً من ذهب، لا يكره بالاتفاق؛ لأن الأنف يُنْتَنُ بالفضة، فلا بد من اتخاذه من ذهب، فكان فيه ضرورة، فسقط اعتبار حرمة"<sup>(٧)</sup>. وهذا يؤيد أن كراهة<sup>(٨)</sup> أبي حنيفة رحمته الله، هي في غير موضع الضرورة والحاجة، والله تعالى أعلم.

- 
- (١) الشيباني، السير الكبير، ج ١، ص ١٣٢. الباجي، العناية شرح الهداية، ج ١٤، ص ٢٢٧.  
(٢) عيش، منح الجليل، ج ١، ص ٩١.  
(٣) الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب، ج ٥، ص ٩١.  
(٤) الرحيباني، مطالب أولي النهى، ج ٥، ص ١٨٠. البهوتي، الروض المربع، ج ١، ص ٢٠٧.  
(٥) الشيباني، السير الكبير ج ١، ص ١٣٢. الباجي، العناية شرح الهداية، ج ١٤، ص ٢٢٧.  
(٦) ابن نجيم، رد المحتار، ج ٢٦، ص ٣٧٤.  
(٧) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ١١، ص ٣٨٧.  
(٨) أطلق الحنفية الكراهة المنقولة عن أبي حنيفة رحمته الله في هذه المسألة، ومن المعلوم أن الكراهة إذا أطلقت في المذهب الحنفي، فيراد بها كراهة التحريم. ينظر: ابن عابدين، تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ٧، ص ٤١٦.

خامساً: جواز لبس الرجال الحرير؛ للحاجة والضرورة.

ودليل ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه : " أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ، رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَالزُّبَيْرِ ، فِي قَمِيصٍ مِنْ حَرِيرٍ ، مِنْ حِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا " <sup>(١)</sup>.

فلبس الرجال الحرير؛ للحاجة والضرورة، جائز لكونه وسيلة إلى مقصد شرعي ضروري، وهو: التداوي، ولو كان لبس الرجال الحرير، مقصوداً لذاته، أو كان وسيلة لمقصود غير شرعي، نحو: الخيلاء، أو التشبه بالنساء أو غيره، لكان محرماً.

والقول بإباحة لبس الرجال الحرير؛ للحاجة والضرورة، هو رأي الحنفية <sup>(٢)</sup>، ورواية عن مالك رضي الله عنه، وبه قال ابن حبيب من المالكية، وأجازه ابن ماجشون منهم، للجهاد <sup>(٣)</sup>، وهو رأي الشافعية في الصحيح المشهور لديهم <sup>(٤)</sup>، والحنابلة في الظاهر عندهم <sup>(٥)</sup>، والظاهرية <sup>(٦)</sup>.

ولا يباح الحرير للرجال، مطلقاً، في المعتمد عند المالكية <sup>(٧)</sup>، وهو

---

(١) سبق تخريجه، ص ١٧.

(٢) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٢٢، ص ١٢٤.

(٣) الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج ١، ص ٩٥. ابن عبد البر، الاستذكار، ج ٨، ص ٣٢٠.

(٤) النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٤٤٠.

(٥) ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج ١، ص ٣٢٨.

(٦) ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ١٧٧.

(٧) الصاوي، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج ١، ص ٩٥.

وجهة عند الشافعية ليس بشيء<sup>(١)</sup>، وعندهم وجه آخر، بتقييد الإباحة في حال السفر فقط<sup>(٢)</sup>، وقد ضعفه النووي<sup>(٣)</sup>، والحرمة المطلقة رأي عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

### سادساً: التداوي بالخمير.

فعند من يقول بإباحة التداوي بالخمير، تكون هذه الإباحة من باب أنه يغتفر في الخمر بكونه وسيلة إلى مقصود ضروري وهو التداوي، ما لا يغتفر ولا يباح لو كان شرب الخمر مقصوداً لذاته، أو وسيلة لمقصود غير شرعي، كاللذة، أو دفع الهم، أو غيره.

والقول بجرمة التداوي بالخمير مطلقاً، هو رأي أكثر الحنفية<sup>(٥)</sup>، ورأي المالكية<sup>(٦)</sup>، والصحيح عند الشافعية<sup>(٧)</sup>، ورأي الحنابلة<sup>(٨)</sup>.

(١) النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٤٤٠.

(٢) النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٤، ص ٤٤٠.

(٣) النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ١٤، ص ٥٣.

(٤) ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج ١، ص ٣٢٨.

(٥) البابر تي، العناية شرح الهداية، ج ١٤، ص ٣٠٢. السرخسي، المبسوط، ج ٢٤، ص ١٧.

الزيلعي، تبين الحقائق، ج ١٦، ص ٤٤٦. السمرقندي، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٣٤٤.

(٦) ابن الحاجب، جامع الأمتهات، ج ١، ص ٣٧٨. وقد نقل بعض المالكية الخلاف في المذهب،

في التداوي بالخمير، وردّ المحققون منهم دعوى الخلاف، وقال بعضهم: إن الخلاف إنما هو في

حكم التداوي بالخمير، في ظاهر الجسد؛ بناءً على الخلاف في نجاسة عينها، ولكن العدوي قال: "ولا

يجوز التداوي بها، ولا بالنجاسة مطلقاً، لا ظاهراً ولا باطناً، على المعروف من المذهب". وهذا

أيضاً قول الخرشيّ منهم. ينظر: العدوي، حاشية العدوي، ج ٨، ص ٤. الخرشي، شرح خليل،

ج ١، ص ٤٤٣. الخطاب، مواهب الجليل، ج ١، ص ١٧١.

(٧) الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب، ج ٧، ص ٢٠٢. المجموع، المجموع شرح

المهذب، ج ٩، ص ٥١.

(٨) ابن مفلح، المبدع شرح المقنع، ج ٩، ص ٩١.



وقال بإباحة التداوي بالخمّر، بعض الحنفيّة<sup>(١)</sup>، وهو قول عند الشافعيّة<sup>(٢)</sup>، ورأي الظاهريّة<sup>(٣)</sup>، وذلك بشرط أن يعلم أنّ فيه شفاءً، ولا يعلم دواء غيره<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ١، ص ٤٣٧.

(٢) النووي، المجموع شرح المهذب، ج ٩، ص ٥١.

(٣) ابن حزم، المحلى، ج ٧، ص ٤٠٤.

(٤) ابن نجيم، البحر الرائق، ج ١، ص ٤٣٧. من لا خسرو، درر الحکام شرح غرر الأحكام، ج ٤، ص ٧.

## القاعدة المكيافليّة: (الغاية تُبرّر الوسيلة)

تنسب هذه القاعدة ( الغاية تُبرّر الوسيلة ) ( The end justifies the means ) إلى الكاتب مكيافليّ، مؤلّف كتاب (الأمير)، ليس على سبيل الإيجاد، وإنّما على سبيل التقرير وإضفاء الشرعيّة لها، فقد أعطى مكيافليّ القاعدة أهميّة بالغة، بنصح الناس بها عامة، والحكام خاصة، للأخذ بها في أحوال مخصوصة<sup>(١)</sup>.

معنى قاعدة: (الغاية تُبرّر الوسيلة) عند مكيافليّ.

تعني هذه القاعدة عند مكيافليّ أنّ كلّ وسيلة ممنوعة في الأصل، تُباح إذا كانت تُوصِلُ إلى مقصود مهمّ، للناس عامّة، وللحكام بشكل فردي، ولمصالحهم الخاصّة، فالقتل بلا رحمة مباح؛ للوصول إلى استقرار الدولة، وكذلك نهب الأراضي من أصحابها الأصليين، وتهجيرهم، وإحلال رعايا الدولة المستبدّة مكانهم، أو معهم، بالقوّة والسلاح... كل هذا ينبغي للحاكم أن يفعله؛ للوصول عن طريقه، إلى استقرار الحكم وسيادة الدولة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تنظر هذه الأحوال، مبثوثة في كتاب الأمير كلّ.

(٢) ينظر: مكيافليّ، الأمير، ص ١٣٦-١٥٨.

يقول مكيافلي تأسيساً لرأيه: "من القواعد الصحيحة والسليمة: أن النتائج تُبرّر الأعمال التي تستحق اللوم في ظاهرها، وأنه عندما تكون النتائج طيّبة، كما هي الحال في قضية: (Romulus) (رومولوس)<sup>(١)</sup>، فإنّ طبيعتها تُبرّر العمل الذي جرى، فالرجل الذي يلجأ إلى العنف؛ لإتلاف الأوضاع، هو الذي يستحق الملامة، لا الذي يستخدمه للإصلاح والخير"<sup>(٢)</sup>.

ثم يقول: "كان على (Sodoreni) (سودوريني) أن يقتل خصومه ولا يخشى ردّة فعل الشعب، وأن يرى أنّه عندما يحكم على أعماله على ضوء غايتها، وعلى ضوء ما يرافقها من طالع حسن، ومن نجاح، سيكون بإمكانه أن يقنع كلّ إنسان بأنّ ما فعله قد تمّ بدافع الحرص على بلاده"<sup>(٣)</sup>.

ويقول: "فالأنبياء الذين لم يتسلحوا، ولم يعملوا بهذه النصيحة، هُزمت دعواتهم النبيلة، وطواها النسيان، وأذاقوا أنفسهم شرّ النهايات"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رومولوس (Romulus): (حوالي ٧٧١ إلى ٧١٧ ق.م)، مؤسس روما وحاكمها، قتل أخاه (رموس)؛ كي ينفرد بالسلطة، ويوطّد سلطانه.

(٢) ينظر: مكيافلي، الأمير، ص ١٣٦-١٥٨.

(٣) ينظر: مكيافلي، المطارحات، ص ٥٩٠.

(٤) ينظر: مكيافلي، الأمير، ص ١٤٥.

## تطبيقات قاعدة: (الغاية تُبرّر الوسيلة)

### عند مكيافلي

يسوق مكيافلي، في كتابه: الأمير، أمثلة ووقائع ونصائح، يمكن أن يستجلى منها، تطبيقات كثيرة، على قاعدة: (الغاية تُبرّر الوسيلة)، وإظهاراً للحق، والتزاماً بالإنصاف، فإنّ بعضاً من تلك التطبيقات صحيحة، لا يَبْعُدُ أن يحكم بمثلها الفقهاء في الإسلام، لكنّ كثيراً من تلك التطبيقات، محرّمة شرعاً، مرفوضة عقلاً، مناهضة لما استقر في أذهان الأسوياء من البشر، من حقوق ثابتة للإنسان، ومن تلك التطبيقات المحرّمة:

(١) قول مكيافلي: "ويجب أن نلاحظ أنّ علينا إمّا أن نعطف على الناس، أو نقضي عليهم!، إذ إنّ في وسعهم الثأر للإساءات الصغيرة، أما الإساءات الخطيرة البالغة، فهم أعجز من أن يثأروا لها، ولذا: إن أردنا الإساءة لإنسان، فيجب أن تكون هذه الإساءة على درجة بالغة، لا نضطر بعدها إلى التخوّف من انتقامه!"<sup>(١)</sup>.

(٢) قوله أيضاً: "وكل من يسيطر على مدينة حرة، لا يقوم

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٦٢-٦٣.

بتهديهما، يتعرّض هو للدمار منها؛ لأنها ستجد دائماً، الحافز على العصيان، باسم الحرية، وباسم أعرافها القديمة، التي لا يسدل الزمن عليها سجف النسيان" <sup>(١)</sup>.

(٣) قوله أيضاً: "...ولذا يتوجب - كما قلت سابقاً - على الأمير الذي يرغب في الحفاظ على دولته، أن يرتكب الشرّ أحياناً، إذ عندما يكون الفريق الذي تعتقد بضرورته؛ للحفاظ على مركزك، سواء أكان فريق الشعب أم الجنود أم النبلاء، فاسداً، فعليك أن تسير مع التيار، وأن تعمل على إرضائه، وفي مثل هذه الحالة تكون الأعمال الطيبة مؤذية ومضرة" <sup>(٢)</sup>.

(٤) قوله: " وفي وسع الأمير، أن يكسب عطف الشعب، بطرق شتى، تختلف باختلاف الظروف، ولا تنطبق عليها أية قواعد أو قوانين" <sup>(٣)</sup>. ومثل هذا في كتاب الأمير كثير.

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٧٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ص ١٠٦.

## حكم الإسلام في قاعدة: (الغاية تُبرّر الوسيلة)

إنّ القول: الغاية تُبرّر الوسيلة، على إطلاقه، أو وفق المقرّر عند من أنشأ هذا القول ودعا إليه، أمرٌ محرّم مجرّم في الشريعة الإسلاميّة، وذلك للأدلة الآتية:

(١) إنّ القاعدة الأصليّة العامّة في الشريعة الإسلاميّة، هي: أنّ الوسائل تأخذ أحكام المقاصد<sup>(١)</sup>، فلا بدّ من مشروعيّة الوسيلة، ومشروعيّة القصد، في قضايا الأعمال كلّها، وما رخص فيه من أمر الوسائل، إنّما كان في موضع الضرورة والحاجة، الموصلة إلى مقصد مطلوب للشرع، وقد عُدّمت كلّ الوسائل الشرعيّة، وتعيّنت الوسيلة الممنوعة سبيلاً وحيدة إلى ذلك المقصد، فيجوز عندئذٍ اتخاذ تلك الوسيلة، كما يجب في الوقت ذاته البحث المستمر عن وسيلة شرعيّة بديلة، فإن وُجدت بطلت الوسيلة الممنوعة على الفور.

قال الإمام الغزاليّ: اعلم أنّ الأعمال وإن انقسمت أقساماً كثيرة، من فعل وقول وحركة وسكون، وجلب ودفع وفكر وذكر، وغير ذلك مما لا يُتصوّر إحصاءه واستقصاءه، فهي ثلاثة أقسام: معاصٍ وطاعات ومباحات، فالقسم الأول: المعاصي، وهي لا تتغير

---

(١) العزّ ابن عبد السلام، القواعد الكبرى، ج ١، ص ١٧٧.

عن موضعها بالنية، فلا ينبغي أن يفهم الجاهل ذلك من عموم قوله عليه السلام: «إِذَا أَعْمَلْتَ بِالْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>، فيظنّ أنّ المعصية تنقلب طاعة بالنية، كالذي يغتاب إنساناً؛ مراعاة لقلب غيره، أو يطعم فقيراً من مال غيره، أو يبني مدرسة أو مسجداً أو رباطاً بمال حرام، وقصده الخير، فهذا كله جهل، والنية لا تؤثر في إخراجها عن كونه ظلماً وعدواناً ومعصية، بل قصده الخير بالشرّ، على خلاف مقتضى الشرع شرّاً آخر، فإنّ عرفه فهو معاند للشرع، وإن جهله فهو عاصٍ بجهله؛ إذ طَلَبُ العلم فريضة على كل مسلم<sup>(٢)</sup>.

(٢) إنّ المقاصد المشروعة في النظرية المكيافلية، هي مقاصد مذمومة وقبيحة في الاعتبار الشرعيّ، فليس في المقاصد المشروعة بسط سلطة دولة ظالمة على الشعوب، وإرهاب المعارضين وقهرهم، وليس في الوسائل المشروعة نقض العهود وخيانة المواثيق، فالغايات والوسائل تستمد مشروعيتها في قاعدة (الغاية تبرر الوسيلة) من مصالح الحكام والأمراء والساسة، أما في الشريعة فإنّ الوسيلة المحرّمة في الأصل، تستمد مشروعيتها من الشرع نفسه، بتوجيهاته وهديه وحقائقه، التي تكشف عنها مصادره المختلفة.

---

(١) البخاريّ، الجامع المسند، باب: باب بدء الوحيّ، ج ١، ص ٢.

(٢) الغزاليّ، إحياء علوم الدين، ج ٤، ص ٣٦٨.

قال الإمام العزّ بن عبد السلام: «لا يتقرب إلى الربّ بشيء من أنواع المفسد والشرور، وكذلك قال ﷺ في ثنائه على ربه عزّ وجلّ: "والخير كلّ في يديك، والشر ليس إليك": أي: والشرّ ليس قُرْبَةً، ولا وسيلةً إليك؛ إذ لا يُتَقَرَّب إلى الله إلا بأنواع المصالح والخير، ولا يُتَقَرَّب إليه بشيء من أنواع المفسد والشرور، بخلاف ظَلَمَةِ الملوك الذين يُتَقَرَّب إليهم بالشرور، كغصب الأموال وقتل النفوس، وظلمهم العباد، وإفشاء الفساد، وإظهار العناد، وتخريب البلاد، ولا يُتَقَرَّب إلى ربّ الأرباب، إلا بالحقّ والرشاد»<sup>(١)</sup>.

(٣) إنّ القول بأنّ الغاية تُبرّر الوسيلة على إطلاقه، يقتضي أن ترتكب أقبح الوسائل، وأشنع الأفعال؛ للوصول بها إلى مقصود ربما يكون أقلّ منزلة وأهميّة من أهميّة دفع تلك الوسائل المحرمة، وهذا يظهر في تطبيقات كتاب الأمير، حيث يميز مكيافليّ للأمير، القتل بلا رحمة، ونهب الأراضي، والإبادة الجماعية، والتهجير القسريّ الجماعيّ، للوصول إلى السلطان.

وهذا في الإسلام ممنوع، فالترخيص في الوسائل الممنوعة، إنّما كان لوسائل أثرها أقلّ بكثير من أثر ما توصل إليه من مقاصد، فأكل لحم الخنزير - عند الاضطرار - فاعلٌ لوسيلة ممنوعة، وهي: الأكل بما

---

(١) العزّ ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج ١، ص ١١٢.



يسدّ الرمق من لحم حرام؛ للإبقاء على الحياة، وحفظ النفس،  
المطلوب حفظها شرعاً وعقلاً.

فأثر الأكل تافه أمام أثر فوات النفس، بل إنّ تخصيص جواز  
الأكل من الخنزير، في هذه الحالة فقط، تنبيه مكن على حرمة المأكول  
وفظاعة حكمه، وهو دعوة حيثة للامتناع عنه في الأوضاع العادية.  
وهذا كلّه قادم من مبدأ الموازنة في جلب المصالح، ودرء المفسدات،  
والذي يقوم على أساس أنّ درء المفسدات أولى من جلب المصالح<sup>(١)</sup>،  
وذلك عند المساواة بين المصلحة والمفسدة، أو في حال ترجح المفسدة  
على المصلحة، من باب أولى<sup>(٢)</sup>، فكل مفسدة رجحت على مصلحة،  
دفعت المفسدة بتفويت المصلحة<sup>(٣)</sup>.

ويدلّ له أنّ العقلاء قاطبة، يعدّون فعل ما فيه مفسدة مساوية  
للمصلحة أو راجحة، عبثاً وسفهاً، وذلك كمن استأجر إنساناً بعشرة  
دراهم؛ ليقبض له مثلها من المحل الفلاني<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الشاطبي، الموافقات، ج ٤، ص ٢٧٢. الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٦، ص ٤٦.  
السبكيان، الإبهاج، ج ٣، ص ٢٣٤. الأمير الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الأمل، ج ١،  
ص ١٩٨.

(٢) الأمير الصنعاني، إجابة السائل، ج ١، ص ١٩٨. السبكيان، الإبهاج، ج ٣، ص ٦٥.

(٣) العزّ ابن عبد السلام، القواعد الصغرى، ج ١، ص ٥١.

(٤) الأمير الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الأمل، ج ١، ص ١٩٨.

أما لو ترجَّح جانبُ المصلحة، مثل إنْ عَظُمَ وقعها، وجَلَّ خطبها، وحَقُرَ أمرُ المفسدة وقلَّ، فلا يكون درء هذه المفسدة أولى من جلب تلك المصلحة<sup>(١)</sup>، فإذا رَجَحَت مصلحة على مفسدة، التزمت المصلحة مع ارتكاب المفسدة<sup>(٢)</sup>.

فلا يقصد المكلف تحصيل مصلحة، يترتب على تحصيلها مفسد أكبر من مصالح جلبها، كما لا يقصد الامتناع عن تحصيل مصلحة؛ خشية وقوع مفسدة نادرة، وقد قال الإمام العزَّابن عبد السلام: لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة الوقوع؛ خوفاً من ندور كذب الظنون، ولا يفعل ذلك إلا الجاهلون<sup>(٣)</sup>.

قال شيخ الإسلام: "ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته، يكون مشروعاً، بل ولا مباحاً، وإنَّما يكون مشروعاً، إذا غلبت مصلحته على مفسدته، أمّا إذا غلبت مفسدته، فإنَّه لا يكون مشروعاً، بل محظوراً، وإن حصل به بعض الفائدة"<sup>(٤)</sup>.

(٤) إنَّ صاحب الوسائل والمقاصد، ومنشئها والأمر بها ومقدرها، هو الشرع الحكيم، فالترخيص قادم منه، من خلال أدلة

---

(١) السبكيان، الإبهاج، ج ٣، ص ٦٥.

(٢) العزَّابن عبد السلام، القواعد الصغرى، ص ٥١.

(٣) العزَّابن عبد السلام، القواعد الكبرى، ج ١، ص ٦.

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٧، ص ١٧٧.

التشريع العامة والخاصة، أما قولهم: (الغاية تُبرّر الوسيلة)، وتطبيقات ذلك المحرّمة، فهو من كتابة أيديهم، على ما ألفوه من كتابة زوّروا بها كتب الله تعالى؛ وصولاً إلى سلطة حكم، هي في نظرهم مقصّد، وهي في الإسلام وسيلة؛ لإقامة العدل، وسيادة الحقّ الذي مصدره الله عزّ وجلّ.



## الخاتمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على رسوله الذي اصطفى،  
سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحابه، ومن اهتدى، وبعد:

فإن هذا آخر المداد، وغاية ما انتهى إليه ذلك اليراع، مما يسّر الله  
تعالى، لي بحثه في هذه الدراسة، إلا أنّ في الذهن بعض النجدة، أكتب  
بها ما توصلت إليه من نتائج، هي على الحقيقة نتاج - ما أنا عليه  
عالة - أفكار العلماء القدامى والمُحدثين، أحببت أن أصوغها في  
النقاط الآتية:

(١) إنّ الأصل في الإسلام أنّ الوسائل تأخذ أحكام المقاصد.

(٢) تجوز الوسيلة المحرّمة، إذا كانت تؤدّي إلى مقصود مهمّ  
مطلوب للشرع، وفق شروط محدّدة، تعتمد على الموازنة في جلب  
المصالح ودرء المفاسد.

(٣) إنّ القول بإجازة بعض الوسائل المحرّمة؛ للوصول إلى مقاصد  
شرعية مهمّة، لا يعني ترخصاً بالهوى والرأي، وإنّما هو ترخّص وفق  
دليل معتبر، ومسامحة مبنية على تأصيل صحيح، وضرورة ملجئة،  
وطُرُق أعمال مُحتجّ بها، وشروط مرعية، وهو مسلك المجتهد،  
صاحب المكنة والدراية.

٤) إن القول: (الغاية تُبرّر الوسيلة)، على إطلاقه، أو وفق ما قرّره مكيافلّي في كثير من تطبيقات كتاب: (الأمير)، قولٌ مضادٌّ لتعاليم الإسلام؛ فهو مبنيٌّ على مصالحٍ خبيثةٍ، ومقاصدٍ فرديةٍ مجرّمةٍ، ووسائلٍ محرّمةٍ؛ ضررها أبلغ بكثير من مصالح ما تؤدّي إليه من مقاصد.

وكان الفراغ منه، في يوم الاثنين، الواقع في الثاني عشر من ربيع الأول، من عام خمسة وثلاثين وأربعمئة وألف، من هجرة المصطفى ﷺ.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، فإنّ كان من زلل فهو مِنّي ومن الشيطان، وإن كان من صواب، فهو من عظيم كرم الله، ومَنّهُ عليّ، تعالى، لا أبلغ شكره، عزّ وجلّ.

وكتبه: أسامة الغنميين.

## مسرد المصادر والمراجع

- ١- ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر الكردي المالكي ( ت ٦٤٦ هـ ) ، جامع الأمهات ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان.
- ٢- ابن السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ( ت ٧٧١ هـ ) ، الإبهاج في شرح المنهاج ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤ هـ.
- ٣- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم أبو العباس الحراني شيخ الإسلام ( ت ٧٢٨ هـ ) ، مجموع الفتاوى ، جمع وترتيب ، عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة.
- ٤- ابن حبان ، محمد بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ( ت ٣٥٤ هـ ) ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق ، شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥- ابن حجر ، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني ( ت ٨٥٢ هـ ) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
- ٦- ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر ( ت ١٢٥٢ هـ ) ، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ، بولاق ، القاهرة ، ١٨٥٣ م.
- ٧- ابن عاشور ، محمد الطاهر ( ت ١٢٨٤ هـ ) ، تفسير التحرير والتنوير ، الطبعة الأولى ، الدر التونسية ، تونس ، ١٩٨٤ م.

- ٨- ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر أيوب عبد الله الزرعي ( ت ٧٥١هـ ) ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- ٩- ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ( ت ٧٥١هـ ) ، زاد المعاد في هدي خير العباد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت ، الطبعة الرابعة عشر ، ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
- ١٠- ابن ماجه ، محمد بن يزيد أبو عبد الله ( ت ٢٧٥هـ ) ، سنن ابن ماجه ، تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- ١١- ابن مفلح ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله أبو إسحاق الحنبلي ( ت ٨٨٤هـ ) ، المبدع في شرح المقنع ، المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٠هـ .
- ١٢- ابن نجيم ، زين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن بكر ( ت ٩٧٠هـ ) ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة ، بيروت .
- ١٣- أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي ( ت ٩٢٦هـ ) ، أسنى المطالب شرح روض الطالب ، وبهامشه حاشية الرملي ، المكتبة الإسلامية .
- ١٤- الآمدي ، علي بن أبي علي بن محمد أبو الحسن ( ت ٦٣١هـ ) ، الإحكام في أصول الأحكام ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٤٠٢هـ .
- ١٥- البابرّي ، محمد بن محمود أكمل الدين ( ت ٧٨٦هـ ) ، العناية شرح الهداية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر .
- ١٦- البجيرمي ، سليمان بن محمد بن عمر ( ت ١٢٢١هـ ) ، حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب : المسماة التجريد لنفع العبيد . مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٥٠م .



- ١٧- البخاريّ ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي ( ت ٢٥٦هـ ) ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، تحقيق ، مصطفى ديب البغا ، الطبعة الثالثة ، دار ابن كثير ، بيروت ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .
- ١٨- البهوتيّ ، منصور بن يونس بن إدريس ( ت ١٠٥١هـ ) ، الروض المربع شرح زاد المستقنع ، الطبعة الأولى ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤١٥هـ ، ١٩٩٧م .
- ١٩- البيهقيّ ، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر ( ت ٤٥٨هـ ) ، السنن الصغرى ، تحقيق ، محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- ٢٠- البيهقيّ ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ( ت ٤٥٨هـ ) ، السنن الكبرى ، تحقيق ، محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .
- ٢١- الترمذيّ ، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي ( ت ٢٧٩هـ ) ، الجامع الصحيح سنن الترمذي ، تحقيق ، أحمد محمد شاكر وآخرون ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٢٢- الحاكم ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري ( ت ٤٠٥هـ ) ، المستدرک على الصحيحين ، تحقيق ، مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١١هـ ، ١٩٩٠م .
- ٢٣- الخطّاب ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله المغربي ( ت ٩٥٤هـ ) ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٨هـ .

- ٢٤- الخرشبيّ، محمد بن عبد الله ( ت ١١٠١هـ )، شرح مختصر خليل للخرشي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٥- الدارقطنيّ، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن البغدادي ( ت ٣٨٥هـ )، سنن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- ٢٦- الدارميّ، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد ( ت ٢٥٥هـ )، السنن، تحقيق، فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٢٧- الرازيّ، محمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ( ت ٣٩٥هـ )، معجم مقاييس اللغة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٤١هـ، ١٩٩١م.
- ٢٨- الرحيبانيّ، مصطفى السيوطي ( ت ١٢٤٣هـ )، مطالب أولي النهى، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٦١هـ.
- ٢٩- الريسونيّ، أحمد، نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الكلمة، مصر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- ٣٠- الزيلعيّ، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي ( ت ٧٦٢هـ )، نصب الراية لأحاديث الهداية، المحقق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر ١٣٥٧هـ.
- ٣١- الزيلعيّ، عثمان بن علي ( ت ٧٤٣هـ )، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الأولى، دار الكتاب الإسلامي.
- ٣٢- السرخسيّ، محمد بن أبي سهل أبو بكر ( ت ٤٨٣هـ )، المبسوط، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

- ٣٣- السمرقنديّ، محمد بن أحمد علاء الدين ( ت ٥٣٩هـ ) ، تحفة الفقهاء ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥هـ .
- ٣٤- السنديّ ، نور الدين عبد الهادي أبو الحسن ( ت ١٣٨هـ ) ، حاشية السندي على النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة الثانية كتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م
- ٣٥- السيوطيّ ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين أبو الفضل ( ت ٩١١هـ ) ، الأشباه والنظائر في الفروع ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان
- ٣٦- الشاطبيّ ، إبراهيم بن موسى اللخمي أبو إسحاق ( ت ٧٩٠هـ ) ، الاعتصام ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرياض الحديثة ، السعودية .
- ٣٧- الشاطبيّ ، إبراهيم بن موسى اللخمي أبو إسحاق ( ت ٧٩٠هـ ) ، الموافقات في أصول الشريعة ، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٣٨- الشوكانيّ ، محمد بن علي ( ت ١٢٥٥هـ ) ، إرشاد الفحول ، تحقيق ، محمد سعيد البدري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .
- ٣٩- الشوكانيّ ، محمد بن علي بن محمد ( ت ١٢٥٥هـ ) ، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، الطبعة الأولى ، إدارة الطباعة المنيرية .
- ٤٠- الصاويّ ، أحمد بن محمد ( ت ١٢٤١هـ ) ، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر .

- ٤١- الصنعانيّ ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني الأمير ( ت ١١٨٢ هـ ) ، إجابة السائل شرح بغية الأمل ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان.
- ٤٢- العجلونيّ ، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني الجراحي ( ت ١١٦٢ هـ ) ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٣٥١ هـ .
- ٤٣- العدويّ ، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي المالكي ( ت ١١٨٩ هـ ) ، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢ هـ.
- ٤٤- العزّ ابن عبد السلام ، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء ( ت ٦٦٠ هـ ) ، القواعد الصغرى أو الفوائد في اختصار المقاصد ، تحقيق: إِيَاد الطباع ، الطبعة الأولى ، دار الفكر المعاصر ، دمشق.
- ٤٥- العزّ بن عبد السلام ، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء ( ت ٦٦٠ هـ ) ، القواعد الكبرى أو قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، المحقق : محمود بن التلاميذ الشنقيطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٤٦- العظيم آباديّ ، محمد شمس الحق أبو الطيب ( ت بعد ١٣١٠ هـ ) ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م.
- ٤٧- علي حيدر، خواجه أمين أفندي ، ( ت ١٣٥٣ هـ ) ، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ، مكتبة النهضة ، بيروت .

- ٤٨- عيش ، محمد بن أحمد بن محمد ( ت ١٢٩٩هـ ) ، منح الجليل على مختصر خليل ، مكتبة النجاح ، ليبيا ، ١٢٩٤هـ
- ٤٩- الغزاليّ ، محمد بن محمد بن محمد أبو حامد ( ت ٥٠٥هـ ) ، المستصفى في أصول الفقه ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٦هـ.
- ٥٠- الغزاليّ ، محمد بن محمد بن محمد أبو حامد ( ت ٥٠٥هـ ) ، إحياء علوم الدين ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت.
- ٥١- الفادانيّ ، محمد ياسين بن عيسى المكي ( ت ١٤١٠هـ ) ، الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفرائد البهية في نظم القواعد الفقهية ، الطبعة الثانية ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م.
- ٥٢- القرافيّ ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي ( ت - ٦٨٤هـ ) ، الفروق ، أو: أنوار البروق في أنواع الفروق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م
- ٥٣- القزوينيّ ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر ، الإيضاح في علوم البلاغة ، الطبعة الرابعة ، دار إحياء العلوم - بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨م.
- ٥٤- الكاسانيّ ، علاء الدين أبو بكر بن مسعود ( ت ٥٨٧هـ ) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٢م.
- ٥٥- الكمال بن الهمام ، محمد بن عبد الواحد السيواسي ( ت ٨٦١هـ ) ، شرح فتح القدير ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية.

- ٥٦- المباركفوريّ ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العلا ( ت ١٣٥٣هـ ) ،  
تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٥٧- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ( ت ٢٦١هـ ) ، الجامع  
الصحيح ، تحقيق ، محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء  
التراث العربى ، بيروت ، لبنان
- ٥٨- مكيافليّ ، نيقولا ( ت ١٥٢٧م ) ، كتاب الأمير ، تعريب: خيرى حماد ،  
الطبعة الرابعة والعشرون ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ٢٠٠٢م
- ٥٩- المناويّ ، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين  
الحدادي ثم المناوي القاهري ، زين الدين ( ت ١٠٣١هـ ) ، فيض القدير  
شرح الجامع الصغير ، الطبعة الأولى ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ،  
١٣٥٦هـ .
- ٦٠- النسائيّ ، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ( ت ٣٠٣هـ ) ، السنن الكبرى ،  
تحقيق ، عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن ، الطبعة  
الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م
- ٦١- النوويّ ، محيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدمشقي الشافعي ( ت  
٦٧٦هـ ) ، المجموع شرح المذهب ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ،  
لبنان ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .
- ٦٢- الهيثميّ ، علي بن أبي بكر بن سليمان أبو الحسن نور الدين ( ت ٨٠٧هـ ) ،  
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ،  
١٤١٢هـ .

## مسرد الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقريظة بقلم عبد الله عيسى السلامة .....	٥
المقدمة .....	٩
مقدمة في معنى الوسيلة والغاية .....	١٥
الإسلام يدعو إلى التيسير ، ورفع الحرج ، ودفع المشقة.....	١٧
الأصل في الإسلام أن للوسائل أحكام المقاصد .....	٢٢
الوسائل في الإسلام أخفض رتبة من المقاصد.....	٢٥
يبيح الإسلام سلوك وسائل محرمة في بعض الأحيان.....	٢٦
أسباب إباحة الإسلام سلوك وسائل محرمة في بعض الأحيان.....	٢٧
تحصيل المصلحة الشرعية الراجعة سبب في سلوك الوسيلة المحرمة.....	٢٩
الضرورة والمشقة والحاجة، أسباب في سلوك وسائل محرمة.....	٣٢
قاعدة: يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد .....	٣٥

٣٧	..... القياس على الرخص، دليل لجواز سلوك وسائل المحرمة.
٤٠	..... بيان مذاهب العلماء، في حكم القياس على الرخص.
٥٠	..... شروط سلوك وسائل محرمة في الإسلام.
٥٣	..... أمثلة فقهية على جواز سلوك وسائل محرمة؛ للوصول إلى مقاصد ضرورية.
٥٣	أولاً: جواز الكذب، في حال كونه وسيلة وحيدة لتحصيل مصلحة شرعية راجحة .....
٥٨	ثانياً: جواز النظر إلى المرأة الأجنبية، في حال كونه وسيلة لتحصيل مصلحة شرعية .....
٥٩	ثالثاً: جواز الأكل من الميتة والخنزير، وما أُهلّ لغير الله به، وشرب الدم؛ للضرورة والحاجة.....
٥٩	رابعاً: جواز استخدام الرجال، للذهب؛ للتداوي.....
٦١	خامساً: جواز لبس الرجال الحرير؛ للحاجة والضرورة.....
٦٢	سادساً: التداوي بالخمر.....
٦٤	..... القاعدة المكيافلية: (الغاية تُبرّر الوسيلة).
٦٤	..... معنى قاعدة: (الغاية تُبرّر الوسيلة) عند مكيافليّ.
٦٦	..... تطبيقات قاعدة (الغاية تُبرّر الوسيلة) عند مكيافليّ.



٦٨	.....حكم الإسلام في قاعدة:(الغاية تُبرّر الوسيلة)
٧٥	.....الخاتمة
٧٧	.....مسرد المصادر والمراجع
٨٥	.....مسرد الموضوعات



## تعريف بمركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز مدني مستقل، يعمل في إنتاج ونشر المعرفة الاستراتيجية لتكون مادة أولية أمام صناع القرار.

ويهدف مركز أمية إلى:

- امتلاك رؤية شاملة ودقيقة دائمة التحديث للمشهد الدولي ، وتداعياته على المنطقة العربية والإسلامية.
- المشاركة الفاعلة في إنتاج المعرفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية المعمقة وفق قواعد ومعايير البحث العلمي العالمية.
- نشر وتعزيز المعرفة الاجتماعية والسياسية على دوائر الباحثين والنخب وصناع القرار.
- خدمة ودعم مشاريع الإصلاح والتنمية للدولة الساعية للنهوض.

لذا فإن المركز يسير في ثلاث خطوط متوازية لضمان تحقيق أهدافه:

أولاً : الجهود البحثية الداخلية للعاملين بالمركز

ثانياً : التواصل والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات والأكاديميات العالمية ذات الصلة بعمل المركز ، وعقد شراكات تعاون متنوعة.

ثالثاً : التنسيق مع الباحثين من خارج المركز في إنتاج الملفات البحثية المتخصصة.

ويسير المركز في عدة مجالات للعمل منها:

- ١- إنتاج ونشر المعرفة الاستراتيجية والتدريب عليها في مختلف فروع العلوم الإنسانية (اجتماعي، سياسي، اقتصادي، قانوني، إعلامي).
- ٢- الرصد والتحليل الإعلامي والسياسي.
- ٣- إنتاج البحوث والدراسات.
- ٤- إنتاج التقارير والنشرات الدورية.
- ٥- إنتاج الكتب والملفات المتخصصة.
- ٦- التنظيم والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العصف المتخصصة.
- ٧- تنظيم المسابقات البحثية لاكتشاف الباحثين والمفكرين الشبان الجدد.
- ٨- إنتاج والمشاركة في البرامج والحوارات التلفزيونية.

## صدر عن مركز أامية

- سورية تاريخ وثورة ، إعداد مجموعة من الباحثين.
- سورية: أزمة نظام وثورة شعب ، الدكتور عمر اسكندر.
- الأمل وأثره في حياة الأمة ، الدكتور محمد عبد الله أبو صعيلىك .
- فقه النصيحة ، الدكتور محمد عبد الله أبو صعيلىك.
- الخمينية شذوذ في العقائد وشذوذ في المواقف ، الشيخ سعيد حوى.
- المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، إعداد مجموعة من الباحثين.
- نماذج من تزيف تاريخنا المعاصر (سورية وتركيا أنموذجاً) ، إسماعيل غريب الكيلاني.
- رسائل في فقه الرباط والجهاد ، الدكتور محمد سعيد بكر.
- فكر وثورة ، الدكتور أحمد سعيد حوى.
- فارس الخوري : الوطنية - العروبة - الإسلام ، المحامي محمد العنجري.
- التميز في الخطابة والإلقاء ، الأستاذ سالم موسى.
- الوجيز في عقيدة الشيعة الرافضة ، دندل جبر.
- العائلة الأسدية وجرائمها في سورية ولبنان وفلسطين، الدكتور محمد السيد.
- مختصر كتاب المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، مروان زكي.
- على رصيف شارع عربي (حوارية) ، الدكتور عامر البوسلامة.
- الغاية تبرّر الوسيلة بين الإسلام والميكافليّة (دراسة تأصيلية فقهية فكرية) ، الدكتور أسامة عدنان العُثميين.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**



دارعمار للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البترام - عمارة الحنجري  
للفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٤ الأردن  
E-mail: dar\_ammara@hotmail.com

